'ظروف معيشية لا تُحتمل'

الافتقار إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات النازحين في شمال غرب سوريا

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعا من التمتع بحقوقنا الإنسانية. وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2022
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في لمادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org/ar
وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.
الطبعة الأولى 2022
الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: MDE 24/5770/2022
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

صورة الغلاف: *مخيم غير رسمي في إدلب شمال غرب سوريا. © على الحاج سليمان*

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

1. ملخص **4**

2. المنهجية **8**

3. النزوح والاستجابة **9**

أزمة النزوح 9

الاستجابة لمسألة الحرمان من خدمات أساسية 11

شريان المساعدات الدولية عُرضة للخطر 12

4. الحرمان من الحق في السكن والمياه ومرافق الصرف الصحي **14**

مخيمات النازحين 15

الافتقار إلى المسكن 16

عدم الصلاحية للسكن 17

الافتقار إلى مرافق المياه والصرف الصحي 19

نحو حلول أكثر استدامة 22

5. تأثير الحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية على النساء والفتيات **24**

6. ملايين محرومون من الحق في الصحة **27**

6.1 تأثير الحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على الصحة 28

6.2 سُبل الحصول على الرعاية الصحية 30

7. نتائج وتوصيات **34**

توصيات موجَّهة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 35

توصيات موجَّهة إلى الدول المانحة والمنظمات الإنسانية 35

توصيات موجَّهة إلى الأمم المتحدة 36

توصيات موجَّهة إلى الحكومة السورية 37

توصيات موجَّهة إلى جماعات المعارضة المسلحة 37

1. ملخص

في ظل عدم ظهور بوادر حل مستدام في الأفق، أمضى ما يزيد عن مليون سوري، ممن نزحوا إلى شمال غرب البلاد بسبب العمليات العسكرية على مدى العقد الماضي، الشطر الأعظم من السنوات الست الماضية وهم يعيشون داخل خيام في ظروف معيشية مروّعة تُفاقم من تفشي الأمراض وتُعرِّض النساء والفتيات للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. ومع اتجاه الحكومة السورية إلى منع وإعاقة الحصول على الخدمات الأساسية وعدم قدرة جماعات المعارضة المسلحة على توفير مثل هذه الخدمات، لا يزال ملايين النازحين داخليًا يعتمدون بشكل كامل على المساعدات الإنسانية التي تُسهلها آلية الأمم المتحدة لإيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود. وتُعد هذه الآلية بمثابة شريان حياة، ومن المقرر أن يناقش مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تجديد تفويضها يوم 10 يوليو/تموز 2022.

ومنذ عام 2011، نزح ما لا يقل عن 2.8 مليون شخص داخليًا من مناطق مختلفة في سوريا إلى شمال غرب سوريا، وبصورة رئيسية إلى إدلب، حيث سيطرت قوات الحكومة السورية على مناطق كانت تخضع من قبل لسيطرة جماعات المعارضة المسلحة، وارتكبت عددًا هائلًا من الانتهاكات الجسيمة. واضطُر هؤلاء الأشخاص إلى ترك منازلهم وأراضيهم وجميع أوجه حياتهم بسبب الاستهداف المتعمَّد للمدنيين ومرافق البنية الأساسية المدنية، فضلًا عن خوفهم من الأعمال الانتقامية، وسعوا في طلب الأمان في منطقة شمال غرب سوريا، التي تخضع حاليًا لسيطرة جماعات معارضة مسلحة، من بينها هيئة تحرير الشام، والجيش الوطني السوري وغيرها.

ومن بين مجموع النازحين، يعيش حوالي 1.7 مليون شخص في مخيمات، وبينهم حوالي 58 بالمئة من الأطفال، و22 بالمئة من النساء، وتعيش الغالبية العظمى منهم داخل خيام ولا تتوفر لهم سوى سُبل محدودة، وفي بعض الأحيان لا تتوفر أي سُبل على الإطلاق، للحصول على الخدمات الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية. وفرصهم للعودة إلى ديارهم في أي وقت قريب تكاد تكون معدومة، بسبب الانتهاكات المستمرة، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، على أيدي الحكومة السورية في مناطقهم الأصلية.

ومنذ اندلاع أزمة النزوح، يعيش هؤلاء النازحون من الرجال والنساء والأطفال في ظروف تتسم بالبؤس التام بسبب أفعال الحكومة السورية وتقاعسها المستمر عن اتخاذ الخطوات اللازمة للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وهو الأمر الذي وضع ضغوطًا هائلة على عاتق المنظمات الإنسانية.

فمنذ أن فقدت الحكومة السورية سيطرتها على شمال غرب البلاد، توقفت عن توفير الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والمياه، وأوقفت دفع مرتبات العاملين الحكوميين، وأعاقت وصول المساعدات، بما في ذلك الإمدادات الطبية والمواد غير الغذائية، وشنَّت هجمات غير قانونية على المدنيين ومرافق البنية الأساسية المدنية، بما في ذلك مخيمات للنازحين ومنشآت طبية ومدارس. وأسفرت هذه الأفعال عن حرمان أربعة ملايين شخص على الأقل من سكان المنطقة والنازحين داخليًا فيها من حقوق أساسية يكفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي صادقت عليه سوريا في عام 1969.

ويقضي القانون الدولي بأن للنازحين داخليًا الحق في الحصول على سكن ملائم وعلى خدمات المياه والصرف الصحي والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية، دون أي تمييز، شأنهم شأن أي شخص آخر يعيش في سوريا. وقد أبقت جماعات المعارضة المسلحة، التي تسيطر على شمال غرب سوريا، على عدد محدود من الأعمال المدنية والعامة، مثل عمليات الإصلاح لصيانة نظم المياه، ولكنها تعتمد على المنظمات الإنسانية في تقديم الخدمات، حيث تفتقر هذه الجماعات للموارد اللازمة للقيام

بالدور الذي كانت تتولاه الحكومة السورية في تقديم الخدمات الأساسية. ويقع على عاتق جماعات المعارضة المسلحة التزام بأن تتيح للمنظمات الإنسانية سُبل الوصول إلى من هم في حاجة للمساعدات دون أي قيود.

وكان من شأن جملة العوامل التي سبق ذكرها أن تدفع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام 2014 إلى إنشاء آلية عبر الحدود، تتيح للأمم المتحدة وشركائها المنفِّذين إدخال مساعدات من تركيا إلى شمال غرب سوريا دون موافقة الحكومة السورية، حتى يتسنى للأشخاص الحصول على المساعدات والخدمات. وبعد مرور ثماني سنوات، ظلت آلية الأمم المتحدة لإيصال المساعدات عبر الحدود هي شريان الحياة الوحيد لوصول المساعدات الإنسانية للنازحين داخليًا وللسكان في شمال غرب سوريا. إلا إن هذه المساعدات الإنسانية، التي يعتمد عليها الملايين اعتمادًا كاملًا للبقاء على قيد الحياة، ليست كافية إلى حد كبير لتغطية الاحتياجات في جميع القطاعات، نظرًا لعدم كفاية المساعدات الدولية.

وفي التقرير الحالي، تفحص منظمة العفو الدولية حرمان النازحين داخليًا ممن يعيشون في مخيمات النزوح، باعتبارهم أشد فئات النازحين تعرضاً للتهميش، من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. ويتناول التقرير واقع الحياة اليومية لهؤلاء النازحين فيما يتعلق بحقهم في السكن والمياه وخدمات الصرف الصحي والخدمات الصحية، بالإضافة إلى نهج الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية في معالجة تلك الاحتياجات. وأخيرًا، تبين النتائج التي توصلت إليها المنظمة الدور الحيوي الذي قامت به آلية الأمم المتحدة لإيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود في ضمان وجود استجابة إنسانية فعَّالة في المنطقة منذ عام 2014، وكذلك المخاوف الفعلية الحقيقية المحيطة بمقومات بقاء تلك الآلية.

وقد أجرت منظمة العفو الدولية بحوثًا لغرض إعداد التقرير الحالي في الفترة من فبراير/شباط إلى مايو/أيار 2022، فأجرت مقابلات مع ثمانية نازحين، وهم ثلاث نساء وخمسة رجال، حيث وصفوا الظروف في مخيمات النازحين، بالإضافة إلى مقابلات مع 15 من موظفي الإغاثة الذين يزورون مخيمات النازحين بصفة منتظمة. وتحدثت المنظمة أيضاً مع 19 من موظفي الإغاثة المحليين والدوليين الذين ينتمون إلى 24 منظمة غير حكومية تقدم المساعدات في المخيمات، وثلاثة ممثلين لوكالات تابعة للأمم المتحدة. كما راجعت المنظمة تقارير صادرة عن منظمات دولية غير حكومية ووكالات تابعة للأمم المتحدة تتضمن معلومات عن الوضع الإنساني في المخيمات، بما في ذلك الإيواء والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والصحة والتعليم.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، تزايد عجز الهيئات المانحة والمنظمات الإنسانية عن تزويد النازحين داخليًا بما يكفي من سُبل الحصول على الخدمات الأساسية بسبب عدم كفاية التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، ومع استطالة أمد الأزمة أكثر فأكثر، ركّزت تدخلها في كثير من الأحيان بشكل أكبر على المساعدات اللازمة لإنقاذ الحياة، بينما قلَّ التركيز على نهج مستدام لحقوق الإنسان كان من شأنه معالجة العوامل الأساسية التي تسهم في الظروف المزرية في المخيمات والسعي لإمداد النازحين داخليًا بسُبل للحصول على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية الأساسية.

ويتسبب الافتقار إلى سُبل الحصول على خدمات السكن والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في معاناة هائلة للأشخاص في ظروف الطقس القاسية. فأكثر من نصف النازحين داخليًا في المخيمات يعيشون في خيام مؤلفة من غرفة واحدة. وهناك حوالي 800 ألف خيمة، ونصفها على الأقل مضى على استخدامها للإيواء أكثر من عامين. وقد ذكر جميع الذين أُجريت معهم مقابلات لمنظمة العفو الدولية إن الخيام لا تفي باحتياجاتهم، حيث يفتقرون إلى المساحة الكافية والخصوصية والأمن، وكذلك لمراحيض وأماكن للطهي ولإمدادات مباشرة للمياه ولأبواب صلبة مثبَّتة ولعوازل تقي من ظروف الطقس القاسية، ما أدى إلى الإصابة بأمراض.

فقد قالت امرأة كانت تعيش مع طفليها في مخيم لأكثر من ثلاث سنوات: "أعيش في خيمة مكونة من غرفة واحدة. أضفت موقد طهي صغير وفرشات رقيقة لتغطية أرض الغرفة التي نستخدمها خلال النهار والليل لأنها المساحة الوحيدة لدينا. أفعل كل شيء في هذه الغرفة الواحدة: أنام، وأطهو، وأغسل الملابس، وأستحم، وكل شيء آخر. لا يوجد باب. هناك غطاء نرفعه ونسدله لدخول الخيمة أو مغادرتها. يمكن لأي شخص الدخول. هل يمكن لأي شخص أن يعيش في خيمة ويشعر بالأمان؟ مستحيل.".

وتتوفر المياه في معظم الأحيان من خلال خزانات المياه المشتركة المنتشرة في مختلف أنحاء مخيمات النازحين، حيث يجلب الناس المياه باستخدام حاويات وأواني منزلية، وفي حالات أقل، قد يتوفر جانب الخيمة خزان المياه الخاص بها. وتتولى منظمات إنسانية تعبئة الخزانات المشتركة من خلال شاحنات مياه، أي تعبئة الخزانات بمياه منقولة بمركبة، وهي عملية مكلِّفة وغير مُستدامة، وفقاً لما ذكره

العاملون في المجال الإنساني. وفي هذا الصدد، يكمن التحدي الأكبر أمام النازحين داخليًا في الحصول على المياه، فليست لديهم سُبل للحصول على كمية كافية من المياه لاستخدامها في الشرب والطهي والحفاظ على النظافة الصحية حسب احتياجاتهم. والمراحيض مشتركة أيضاً لمن يعيشون في المخيمات، وهم يعتمدون على المنظمات الإنسانية في تفريغ خزانات الصرف الصحي وجمع النفايات. وتنتشر مجموعات المراحيض في أنحاء مخيمات النازحين، ولكنها تفتقر إلى الصيانة على النحو الواجب، ونتيجة لذلك فإن 40 بالمئة فقط من النازحين داخليًا يستطيعون الوصول إلى مراحيض صالحة للاستخدام.

وعندما يحل فصل الشتاء، يتكبَّد النازحون داخليًا المشقة لضمان التدفئة، وللحفاظ على خيامهم ومتعلقاتهم دون بلل، وللقيام بأعمالهم اليومية، مثل طهي الطعام وجلب المياه والذهاب إلى المراحيض، كما يجهدون للوصول إلى أماكن عملهم خارج المخيمات، حيث تؤدي الأمطار الغزيرة والطرق الموحلة والغارقة بالمياه إلى إعاقة تنقلاتهم. وإزاء درجات الحرارة القصوى في الصيف والشتاء، لا توفر تلك الخيام أي حماية، سواء من الحر الشديد أو من المطر.

ويُعتبر الاكتظاظ في المخيمات، والافتقار إلى الخصوصية في الخيام، والمراحيض المشتركة ووجود مناطق غير مُسيَّجة والافتقار إلى الإضاءة في شتى أنحاء المخيمات من العوامل التي تسهم في شيوع أشكال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي التي يرتكبها أفراد من الأسرة، أو موظفون في إدارة المخيمات، وسكان في المخيّم، وغرباء، وموظفون في المجال الإنساني ضد النساء والفتيات، حسبما ذكر بعض الموظفين في المجال الإنساني. كما تعاني النساء والفتيات النازحات من نقص المياه ومن الافتقار إلى منتجات مجانية للنظافة الصحية في فترة الحيض، وذلك بسبب عدم كفاية التمويل، مما يعرضهن لمخاطر صحية.

وتؤثر ظروف المعيشة تأثيراً مباشراً على صحة من يعيشون في المخيمات. فالاكتظاظ داخل الخيام أسهم في انتقال الأمراض المعدية، وخاصة الإنفلونزا وكوفيد-19، كما أدى سوء نوعية المياه وسوء معالجة مياه المجاري إلى تفشي الأمراض التي تنتقل بالمياه، بما في ذلك الإسهال والقمل والجرب والليشمانيات، وأدت أساليب التدفئة غير الآمنة خلال فصل الشتاء، من قبيل إشعال النار للتدفئة داخل الخيام، إلى حالات اختناق وإلى مشاكل أخرى تتعلق بالجهاز التنفسي، مثل الربو والتهابات في الرئة. كما أدى نقص الأدوية المجانية إلى تفاقم هذه الأوضاع الصحية للنازحين داخليًا الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف شراء الدواء.

وقال رجل عاش في أحد المخيمات في إدلب لما يزيد عن ثلاث سنوات: "زوجتي تعاني من مشاكل في الجهاز التنفسي خلال الصيف والشتاء. ففي الصيف، لا توفر لنا الخيمة الحماية من الغبار، مما يفاقم من الحساسية التي تعني منها ويؤدي إلى صعوبات في التنفس. وهي دائماً ما تشعر بألم في الصدر عندما تتنفس. وفي الشتاء، يصبح الوضع أسوأ، لأنها تستنشق كل الدخان الناجم عن حرق الخشب والبلاستيك، ولكن هذه هي الوسيلة الوحيدة أمامنا لكي نبقى دافئين".

وكان من شأن تضاؤل المساعدات الدولية على مدار العام الماضي أن يؤثّر تأثيرًا ملحوظًا على توفر الرعاية الصحية للسكان وللنازحين داخليًا في شمال غرب سوريا. وأدى انخفاض التمويل في عام 2021 إلى نقص في العاملين وفي الأدوية والمعدات، وإلى تقليل قدرات التشغيل، ما دفع المنشآت الصحية إلى تقليص أنشطتها وخدماتها الحيوية. وأدى هذا بدوره، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الرعاية الصحية بسبب بُعد مخيمات النازحين، وافتقار النازحين داخليًا إلى فرص لكسب الرزق، والأزمة الاقتصادية المستمرة التي تعوق قدرة النازحين داخليًا على تحمُّل تكاليف المواصلات، إلى التأثير بشكل غير متناسب على الحق في الصحة لتجمّعات النازحين الذين يعيشون في مخيمات.

وفي الوقت الراهن، لا تُقدم هذه الخدمات الحيوية للناس إلا من خلال العملية الإنسانية، التي تتولى الأمم المتحدة إدارتها وتنسيقها عن طريق آلية إيصال المساعدات عبر الحدود. ولذلك، فمن الضروري على المجتمع الدولي، ولا سيما الدول المانحة، أن يؤيد بقوة تجديد تفويض الآلية لدى عرض الموضوع على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في يوليو/تموز 2022، لضمان تلبية احتياجات الناس في تلك المنطقة.

كما يجب على هذه الدول المانحة أن تعمل بشكل أكبر مع المنظمات الإنسانية الدولية والمحلية، وأن تقدم التمويل الكافي، وأن تكفل توفير سكن ملائم لمن يعيشون في المخيمات وإيجاد حلول مُستدامة لمشكلة الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والخدمات الصحية والتعليم، وأن تعدّ استراتيجية شاملة لمعالجة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات. ويجب على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يضمن ألا تكون الاعتبارات السياسية عقبة في طريق تنفيذ الالتزامات

الإنسانية. كما يجب على المجلس أن يضمن استمرار عمل الآلية حتى يتسنى للأمم المتحدة إيصال المساعدات من خلال معبر باب الهوى في شمال غرب سوريا.

2. المنهجية

يستند التقرير الحالي إلى بحوث أجرتها منظمة العفو الدولية في الفترة من فبراير/شباط إلى مايو/أيار 2022. ويفحص التقرير كيف يُحرم النازحون داخليًا في المخيمات من حقوقهم الإنسانية في المسكن الملائم، والمياه، والصرف الصحي، والرعاية الصحية، والتعليم، كما هو الحال بالنسبة للرجال والنساء والأطفال الذين يعيشون في مخيمات النزوح في شمال غرب سوريا، وفي الأغلب الأعم في إدلب.

وتركز البحوث على النازحين في المخيمات، حيث يعيش أغلبهم في خيام، وقد حُددوا باعتبارهم أشد الفئات ضعفًا وسط تجمعات النازحين نظراً لافتقارهم إلى سُبل الحصول على المسكن وغيره من الخدمات الأساسية. وقد نجم عن ذلك تدني الأوضاع والافتقار إلى ظروف معيشية كريمة بالنسبة لملايين الأشخاص، مما أثَّر تأثيرًا مدمرًا على الصحة، كما أثَّر بشكل غير متناسب على النساء والأطفال. وأخيرًا، يتناول التقرير الدور الحيوي الذي لعبته آلية الأمم المتحدة لإيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود في ضمان وجود استجابة إنسانية فعَّالة في المنطقة منذ عام 2014، وكذلك المخاوف الحقيقية التي تحيط باستمرار الآلية.

ولغرض إعداد هذا التقرير، أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 45 شخصًا، بينهم 32 من موظفي المساعدات الإنسانية ينتمون إلى 24 منظمة غير حكومية محلية ودولية، بما في ذلك سبعة من العاملين الطبيين، ويقوم 15 من هؤلاء بزيارات إلى مخيمات النازحين، أما الباقون فلديهم معرفة بالوضع من خلال الشركاء المحليين المتواجدين على الأرض. كما شملت المقابلات ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة ينتمون إلى هيئتين. ويعمل جميع الذين أُجريت معهم مقابلات في منظمات تُعد جزءًا من المجموعات القطاعية، مجموعات تشمل الأمم المتحدة ومنظمات إنسانية دولية وسورية، في القطاعات الأساسية للأنشطة الإنسانية، بما في ذلك المأوى والمياه والصرف الصحي والنظافة والرعاية الصحية والتعليم. وتتولى هذه المجموعات القطاعية مراقبة وتنسيق جهود الاستجابة الإنسانية في شمال غرب سوريا انطلاقًا من تركيا.

وشملت المقابلات أيضًا ثمانية أشخاص، وهم ثلاث نساء وخمس رجال، كانوا قد نزحوا إلى إدلب قبل ثلاث سنوات، بالإضافة إلى ثلاثة أطباء ينتمون إلى ثلاث منظمات محلية غير حكومية. وأجريت جميع المقابلات عن بعد باستخدام منصات التواصل وتطبيقات تبادل الرسائل. وقد حُجبت أسماء الذين أُجريت معهم مقابلات وكذلك التفاصيل الخاصة بجهات عملهم حرصًا على حماية خصوصيتهم. كما راجعت المنظمة تقارير صادرة عن منظمات دولية غير حكومية وعن هيئات تابعة للأمم المتحدة.

وتعرب منظمة العفو الدولية عن شكرها وعرفانها العميق للنازحين داخليًا وللعاملين الطبيين وموظفي المساعدات الإنسانية، الذين اقتطعوا من وقتهم للحديث إلى المنظمة عن عملهم وخبراتهم.

3. النزوح والاستجابة

على مدى العقد الماضي من النزاع المسلح، ظلت منطقة شمال غرب سوريا تأوي أكبر عدد من النازحين داخليًا في البلاد. وكانت موجات النزوح الواسعة منذ عام 2011 نتيجة مباشرة للأعمال العسكرية بين الحكومة السورية وجماعات المعارضة المسلحة في مناطق عدة من البلاد.[1] وبحلول نهاية عام 2014، تخلّت الحكومة السورية عن السيطرة على جميع المهام الإدارية والمدنية والعامة في إدلب وشمال محافظة حلب لصالح عدة جماعات للمعارضة المسلحة، بما في ذلك هيئة تحرير الشام، وهي ائتلاف لجماعات مسلحة ترتبط بتنظيم القاعدة، وجبهة فتح الشام (التي كانت تُعرف من قبل باسم جبهة النُصرة).[2] وبحلول عام 2019، أحكمت هيئة تحرير الشام والجيش الوطني السوري، وهو ائتلاف من جماعات مسلحة سورية تدعمه تركيا وتزوّده بالعتاد، السيطرة على إدلب والمناطق الشمالية من ريف حلب.[3] وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2017، أسست هيئة تحرير الشام ما أسمته "حكومة الإنقاذ" لإدارة الشؤون المدنية والمجالس المحلية والمحاكم في تلك المواقع.[4]

أزمة النزوح

يوجد حوالي 2,8 مليون شخص من النازحين داخليًا في شمال غرب سوريا، وقد وفدوا من أماكن مختلفة في البلاد، وسبق لكثيرين منهم أن نزحوا عدة مرات على مر السنين. ويشمل هذا العدد أيضًا حوالي مليون شخص نزحوا بين عامي 2019 و2020 نتيجة العمليات العسكرية بين الحكومة السورية وجماعات المعارضة المسلحة في شمال غرب سوريا.[5]

والواقع أن أحدث وأكبر تدفق لمليون شخص من النازحين داخليًا حدث ما بين ديسمبر/كانون الأول 2019 ومارس/آذار 2020، حيث شنَّت الحكومة السورية عملية عسكرية لاستعادة السيطرة على المنطقة من

---

[1] سينشري فونديشن، "تسليط الضوء على التمرد في إدلب"، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2016. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://tcf.org/content/report/keeping-lights-rebel-idlib/؛ جيفري بولينغ، "جماعات المعارضة المسلحة شمالي محافظة حلب"، معهد دراسات الحرب، 29 أغسطس/آب 2012. [بالإنجليزية]. على الرابط:bit.ly/3aXdoOM ؛ باربارا سيرك، "مقاتلون إسلاميون يستولون على قاعدة عسكرية مع تقدم قوات المعارضة المسلحة في حلب"، صحيفة أندبندنت، 16 ديسمبر/كانون الأول 2012. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://bit.ly/3uBYdGH؛ كانت الجماعة المسلحة التي تسيطر على معظم مناطق محافظة ادلب من عام 2014 إلى عام 2018 هي جيش الفتح، الذي يضم جبهة النُصرة وحركة أحرار الشام الإسلامية. جريدة زيتون، "باستثناء جند الأقصى... تشكيل جديد لجيش الفتح"، 2 مايو/أيار 2016. على الرابط: https://bit.ly/3NUXF5p؛ رويترز، "حقائق: من يسيطر على ماذا في سوريا؟"، 5 سبتمبر/أيلول 2018. على الرابط: https://www.reuters.com/article/syria-control-na5-idARAKCN1LL18P .

[2] جيفري بولينغ، "الجماعات المسلحة شمالي محافظة حلب"، معهد دراسات الحرب، 29 أغسطس/آب 2012. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://bit.ly/3AF1V6j؛ باربارا سيرك، "مقاتلون إسلاميون يستولون على قاعدة عسكرية مع تقدم قوات المعارضة المسلحة في حلب"، صحيفة أندبندنت، 16 ديسمبر/كانون الأول 2012. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://bit.ly/3uBYdGH؛ كانت الجماعة المسلحة التي تسيطر على معظم مناطق محافظة ادلب من عام 2014 إلى عام 2018 هي جيش الفتح، الذي يضم جبهة النُصرة وحركة أحرار الشام الإسلامية. جريدة زيتون، "باستثناء جند الأقصى... تشكيل جديد لجيش الفتح"، 2 مايو/أيار 2016. على الرابط: https://bit.ly/3NUXF5p؛ رويترز، "حقائق: من يسيطر على ماذا في سوريا؟"، 5 سبتمبر/أيلول 2018. على الرابط: https://www.reuters.com/article/syria-control-na5-idARAKCN1LL18P .

[3] مؤسسة عنب بلدي، "11 فصيلًا يشكلون "الجبهة الوطنية للتحرير" في إدلب"، 29 مايو/أيار 2018. على الرابط: https://www.enabbaladi.net/archives/231479؛ ذو الفقار علي، "سوريا: "مَنْ يسيطر على إدلب؟"، بي بي سي، 18 فبراير/شباط 2020. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://www.bbc.com/news/world-45401474.

[4] أيمن جواد التميمي، "إدلب والمناطق المحيطة بها: خيارات محدودة في الأفق لأحد معاقل جماعات المعارضة المسلحة"، معهد واشنطن، فبراير/شباط 2020. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/idlib-and-its-environs-narrowing-prospects-rebel-holdout؛ شبكة شام الإخبارية، "اتفاق بين تحرير الشام والجبهة الوطنية ينهي القتال.. جميع المحرر يتبع لحكومة الإنقاذ"، 10 يناير/كانون الثاني 2019. على الرابط: https://bit.ly/3uqsc4e. موقع "حكومة الإنقاذ" الإلكتروني الرسمي مُتاح على الرابط: https://syriansg.org/.

[5] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "عملية عبر الحدود لشمال غربي سوريا 2022"، 11 مايو/أيار 2022. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://reporting.unhcr.org/document/2330، ص. 1.

هيئة تحرير الشام. وفي غضون ذلك، شنَّت القوات المسلحة الحكومية السورية والروسية هجمات جوية وبرية غير مشروعة، فقصفت مدنيين ومرافق للبنية الأساسية المدنية، بما في ذلك إلحاق دمار وأضرار بالمستشفيات والمدارس ومخيمات النازحين.[6] وكان نطاق النزوح الذي أعقب ذلك غير مسبوق، حيث اضطُر الناس إلى مغادرة ديارهم في المناطق القريبة من الطريق السريع بين دمشق وحلب (ويُعرف أيضاً باسم إم 5)، وفروا نحو الجزء الشمالي من إدلب، الملاصق للحدود مع تركيا.[7] واستقر هؤلاء في مخيمات النازحين، المثقلة أصلًا فوق طاقتها، فنصبوا خيامًا على جوانب الطرق والمزارع، أو عاشوا لأسابيع في العراء بلا مأوى.[8] وفي مارس/آذار 2020، وافقت روسيا وتركيا على وقف لإطلاق النار يطالب أطراف النزاع بوقف الاشتباكات المسلحة. وبحلول ذلك الوقت، كانت الحكومة السورية قد سيطرت على طريق إم 5 السريع وعلى البلدات والقرى المحيطة به والتي هجرها سكانها.[9]

وانضمت هذه الموجة الجديدة من النازحين داخليًا إلى الموجات السابقة ممن نزحوا قبل عام 2019 من دمشق وريف دمشق وحمص وحلب والمحافظات الأخرى. فقد فرَّ النازحون من قمع الحكومة السورية وعملياتها العسكرية، والتي تراوحت ما بين هجمات برية وجوية غير مشروعة، بما في ذلك هجمات بالأسلحة الكيمياوية والذخائر العنقودية، وعمليات اعتقال تعسفي بشكل واسع وممنهج، وتعذيب واختفاء قسري وحصار غير مشروع.[10] وبالإضافة إلى ذلك، نقلت الحكومة السورية قسرًا عشرات الآلاف من المدنيين إلى شمال غرب سوريا من مناطق في البلاد استعادت السيطرة عليها من خلال ما سُمى باتفاقيات المصالحة، التي نجمت عن عمليات حصار لفترات طويلة، حُرم خلالها مدنيون من المواد الغذائية والأدوية وغيرها من الاحتياجات الأساسية، فضلًا عن تعرضهم لهجمات جوية وبرية شرسة.[11]

وأوضح استبيان أجراه برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية التابع للأمم المتحدة أنه بحلول سبتمبر/أيلول 2021، لم يكن سوى ثلاثة بالمئة فقط من النازحين داخليًا قد عادوا إلى مناطقهم الأصلية، بينما ذكر من فضلوا البقاء في شمال غرب سوريا أن المخاوف الأمنية في مناطقهم الأصلية هي السبب في عدم عودتهم.[12] وفي تقرير صدر في سبتمبر/أيلول 2021، خلصت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية إلى أن ملايين النازحين لا يقدرون على العودة إلى مناطقهم الأصلية بسبب الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقال التعسفي، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والهجمات غير المشروعة.[13]

وعلى مدى العامين الماضيين، واجهت سوريا بشكل متزايد أزمة اقتصادية ناجمة عن وباء كوفيد-19 والانهيار الاقتصادي في لبنان المجاور، مما أسهم في ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي بشكل أعلى من أي وقت مضى، نظرًا لانخفاض القوة الشرائية وارتفاع أسعار المواد الغذائية.[14] ونتيجة لذلك، انخفضت قيمة الليرة السورية بشكل ملحوظ، وحلَّت محلها الليرة التركية في التعاملات في شمال غرب سوريا في عام 2020 من أجل حماية القدرة الشرائية للناس.[15] إلا إن هذه القدرة الشرائية تدهورت بشكل كبير في العام الماضي نتيجة انخفاض قيمة الليرة التركية على نحو متسارع، مما زاد من أسعار السلع الأساسية وتكاليف المواصلات، وزاد من تفاقم الوضع قلة سُبل الحصول على فرص لكسب الرزق وتدني الأجور اليومية [حيث تبلغ حوالي دولارين].[16] وذكرت الأمم المتحدة أن حوالي خُمس النازحين

---

[6] منظمة العفو الدولية، ""ليس هناك مكان آمن لنا": الهجمات غير القانونية والنزوح الجماعي في شمال غرب سوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/2089/2020)، 11 مايو/أيار 2020. على الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde24/2089/2020/ar/، ص ص. 12-21؛ منظمة هيومن رايتس ووتش، "عم يستهدفوا الحياة بإدلب: الضربات السورية الروسية على البنى التحتية المدنية، 15 أكتوبر/تشرين الأول 2020. على الرابط: http://hrw.org/report/2020/10/15/targeting-life-idlib/syrian-and-russian-strikes-civilian-infrastructure#_ftn113.

[7] منظمة العفو الدولية، "ليس هناك مكان آمن لنا" (سبقت الإشارة إليه)، ص ص. 23-29.

[8] منظمة العفو الدولية، "ليس هناك مكان آمن لنا" (سبقت الإشارة إليه)، ص ص. 23-29.

[9] منظمة العفو الدولية، "ليس هناك مكان آمن لنا" (سبقت الإشارة إليه)، ص ص. 10-11.

[10] انظروا، على سبيل المثال: منظمة العفو الدولية، صفحة سوريا، على الرابط: https://www.amnesty.org/ar/location/middle-east-and-north-africa/syria/.

[11] منظمة العفو الدولية، "إما أن نرحل أو نموت: التهجير القسري بموجب اتفاقات المصالحة" في سوريا (رقم الوثيقة: MDE 24/7309/2017)، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2017. على الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde24/7309/2017/ar/ .

[12] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية. سوريا: النوايا المستقبلية للسوريين النازحين داخليًا- سلسلة تقارير النازحين داخليًا للعام 2021، 17 فبراير/شباط 2022. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/humanitarian-needs-assessment-programme-hnap-syria-future-intentions، ص. 8.

[13] الأمم المتحدة، "تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية"، 14 سبتمبر/أيلول 2021. وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/48/70. على الرابط: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G21/223/80/PDF/G2122380.pdf?OpenElement.

[14] لجنة الإنقاذ الدولية، "الأزمة في سوريا: أزمة اقتصادية تتفاقم على مدى عقد من الحرب، 31 يناير/كانون الأول 2022. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://bit.ly/3ySMynY؛ برنامج الأغذية العالمي، "بعد مرور 11 عامًا على النزاع: وصل الجوع إلى مستويات تاريخية، وملايين السوريين يعيشون على المحك"، 8 مايو/أيار 2022. على الرابط: https://ar.wfp.org/news/11-years-conflict-hunger-historic-levels-millions-syrians-hang-thread?_ga=2.254191944.1942301630.1657047083-414095439.1657047083

[15] رويترز، "تراجع قيمة الليرة التركية يضرب عائلات النازحين في شمال غرب سوريا"، 9 ديسمبر/كانون الأول 2021. [بالإنجليزية]. على الرابط: http://www.reuters.com/world/middle-east/turkish-lira-slump-hits-displaced-families-syrias-northwest-2021-12-09/

[16] ريتش، "نظرة عامة على الوضع الإنساني في سوريا: منطقة إدلب الكبرى، مارس/آذار 2022"، 17 مايو/أيار 2022. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/humanitarian-situation-overview-syria-hsos-greater-idleb-area-march-2022؛ لجنة الإنقاذ الدولية، "لجنة الإنقاذ الدولية تحذر: بعد مرور 11 عامًا على النزاع: الملايين مهددون بمزيد من البؤس جراء الجوع والجفاف والانهيار الاقتصادي"، 15 مارس/آذار 2022. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://www.rescue.org/press-release/syria-11-years-hunger-drought-and-collapsing-economy-threaten-even-more-misery.

في شمال حلب و28 بالمئة من الناس في إدلب يعيشون في وضع حرج أقل من سلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء على قيد الحياة [بلغت تكلفة السلة 144 دولار أمريكي في فبراير/شباط 2022] بالنسبة للمواد الأساسية الغذائية وغير الغذائية. وكانت هذه الأرقام أعلى بالنسبة لمن يعيشون في مواقع النزوح.[17]

الاستجابة لمسألة الحرمان من خدمات أساسية

منذ أن فقدت الحكومة السورية سيطرتها على المنطقة خلال النزاع المسلح، توقفت عن توفير الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والمياه والكهرباء والتعليم، وأوقفت دفع مرتبات العاملين الحكوميين أو فصلتهم دون دفع أجور لهم.[18] وبالإضافة إلى ذلك، عرقلت السلطات السورية مرارًا وصول المنظمات الإنسانية إلى منطقة شمال غرب سوريا وغيرها من المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في مختلف أنحاء سوريا.[19]

وأبقت حكومة الإنقاذ، التي تديرها هيئة تحرير الشام في شمال غرب سوريا، على عدد محدود من الأعمال المدنية والعامة، مثل إصلاح وصيانة نُظم المياه، كما سمحت لشركة خاصة مقرها في تركيا بتوفير الكهرباء لمناطق قليلة في مدينة إدلب، إلا إنها كانت تفتقر إلى الموارد اللازمة لتقديم خدمات أساسية أخرى، مثل الرعاية الصحية والتعليم والوقود والكهرباء، وظلت تعتمد بالأساس على المنظمات الإنسانية.[20]

وردًا على هذا الوضع، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع، في يوليو/تموز 2014، القرار رقم 2165، الذي ينص على إنشاء آلية للأمم المتحدة وشركائها المنفِّذين من أجل تقديم المساعدات، دون موافقة الحكومة السورية، من أربع معابر حدودية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في سوريا، وذلك لمدة ستة أشهر.[21] وفيما بعد، جُدد القرار لمدة ستة أشهر، ثم أصبح منذ ذلك الحين يُجدد سنويًا لمدة 12 شهرًا حتى ديسمبر/كانون الأول 2019، عندما استخدمت روسيا والصين حق النقض اعتراضًا على استمرار إيصال المساعدات عبر الحدود من العراق إلى شمال شرق سوريا. وبعد مزيد من المداولات، اعتُمد القرار 2504، في يناير/كانون الثاني 2020، والذي سمح بإيصال المساعدات عبر الحدود إلى منطقة شمال غرب سوريا فقط من خلال معبرين حدوديين.[22] وفي يوليو/تموز 2020، ضغطت روسيا والصين على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من أجل تقليص النطاق الجغرافي للقرار بصورة أكبر، بحيث يسمح للأمم المتحدة بإيصال المساعدات من خلال معبر حدودي واحد، هو معبر باب الهوى، إلى شمال غرب سوريا لمدة 12 شهرًا، وبعدها جُدد القرار، في يوليو/تموز 2021، كذلك لمدة 12 شهراً.[23]

وقد قدمت الأمم المتحدة وشركاؤها المنفِّذون وكذلك منظمات إنسانية أخرى لها مصادر تمويل بديلة منذ عام 2014، المساعدات والخدمات، مثل المواد الغذائية والمياه والنظافة والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم والحماية، للسكان الذين يعيشون في شمال غرب سوريا، بما في ذلك النازحون داخليًا، وذلك عبر الحدود من تركيا إلى شمال غرب سوريا. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، تمكَّن برنامج الأغذية العالمي من إيصال خمس شحنات على الأقل من المساعدات الغذائية عند خطوط التماس من دمشق إلى شمال غرب سوريا لنحو 40 ألف شخص.[24] ومنذ عام 2021، حاولت الأمم المتحدة زيادة أنشطتها عبر خطوط التماس، ولكن الحكومة السورية وهيئة تحرير الشام واصلتا عرقلة دخولها.

---

[17] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "شمال غرب سوريا: تقرير عن الوضع (20 إبريل/نيسان 2022)"، 20 إبريل/نيسان 2022. على الرابط: https://reports.unocha.org/ar/country/syria/.

[18] هنريش بول ستيفتنغ، "شمال سوريا: النشطاء والمدنيون بين الواقع والاحتياجات"، 19 ديسمبر/كانون الأول 2019. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://lb.boell.org/ar/2019/12/19/alshmal-alswry-alnashtwn-walmdnywn-byn-alwaq-walahtyajat

[19] نيويورك تايمز، "طفرة الطاقة الشمسية المفاجئة في سوريا: ضوء الشمس ينير الليل في إدلب الخاضعة لسيطرة جماعات المعارضة المسلحة"، 15 مايو/أيار 2021. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://www.nytimes.com/2021/05/15/world/middleeast/syria-solar-power-idlib.html.

[20] منظمة العفو الدولية، "إما أن نرحل أو نموت: التهجير القسري بموجب اتفاقات المصالحة في سوريا (سبقت الإشارة إليه)؛ هيومن رايتس ووتش، "نظام مغشوش: سياسات الحكومة السورية لاستغلال المساعدات الإنسانية وتمويل إعادة الإعمار"، 28 يونيو/حزيران 2019. على الرابط: https://www.hrw.org/ar/report/2019/06/28/331350

[21] آيماب، "الوضع الحالي للدعم الاجتماعي في سوريا: تقييم الظروف والآليات والتحديات في المناطق الأربع الخاضعة للسيطرة"، يناير/كانون الثاني 2022. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://immap.org/wp-content/uploads/2022/01/RCM-Social-Services-in-Syria_V4.pdf.

[22] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار رقم 2165 (2014)، اعتُمد في 14 يوليو/تموز 2014. وثيقة الأمم المتحدة رقم: S/RES/2165 (2014).

[23] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار رقم 2504 (2020)، اعتمد في 10 يناير/كانون الثاني 2020. وثيقة الأمم المتحدة رقم: S/RES/2504 (2020).

[24] مجلس الأمن الدولي، القرار رقم 2533 (2020)، اعتُمد في 13 يوليو 2020. وثيقة الأمم المتحدة رقم: S/RES/2533 (2020)؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار رقم 2585 (2021)، اعتُمد في 9 يوليو/تموز 2021. وثيقة الأمم المتحدة رقم: S/RES/2585 (2021).

[24] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، محضر جلسة مجلس الأمن بشأن سوريا، 15 سبتمبر/أيلول 2021. وثيقة الأمم المتحدة رقم: S/PV.8861؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، محضر جلسة مجلس الأمن بشأن سوريا، 20 مايو/أيار 2022. وثيقة الأمم المتحدة رقم S/PV.9038.

ومنذ عام 2019، ظلّت الجمعيات الإنسانية في شمال غرب سوريا تبذل جهودًا شاقة لتلبية احتياجات النازحين بالنظر إلى النطاق الهائل لأزمة النزوح. فقد ذكرت الأمم المتحدة أنه بحلول يناير/كانون الثاني 2022، كان 4,4 مليون شخص يقيمون في شمال غرب سوريا، وبينهم 2,9 مليون شخص في إدلب و1,2 مليون شخص في شمال حلب، يعتمدون بالكامل على المساعدات الإنسانية.[25] ووقت كتابة التقرير الحالي، كانت العملية الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة تحصل على 43 بالمئة فقط من التمويل اللازم.[26]

شريان المساعدات الدولية عُرضة للخطر

سوف يجتمع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مرة أخرى، في يوليو/تموز 2022، لمناقشة مصير آلية الأمم المتحدة لإيصال المساعدات عبر الحدود. وبالنظر إلى توتر العلاقات السياسية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية جراء النزاع المسلح في أوكرانيا، يشعر موظفو المساعدات الإنسانية بالقلق من أن ذلك قد يؤثّر سلبًا على النتائج بشأن قرار مجلس الأمن. وفي العام الحالي، كما كان الحال في عامي 2020 و2021، سوف يؤثر عدم تجديد القرار مدمرًا على الوضع الإنساني في شمال غرب سوريا، حيث يعتمد ما لا يقل عن 60 بالمئة من السكان في شمال غرب سوريا على المساعدات الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة للبقاء على قيد الحياة.

ورغم أن الحكومة السورية مُلزمة بموجب القانون الدولي بالسماح للمنظمات الإنسانية بالوصول إلى من يحتاجون للمساعدة دون أي قيود، فقد عرقلت السلطات مرارًا على مدى عقد إيصال المساعدات إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة. وتواصل الأمم المتحدة التمسك بموقفها المتمثل في أن إيصال المساعدات عبر خطوط التماس من دمشق إلى شمال غرب سوريا لا يمكن أن يحلّ محل الأنشطة عبر الحدود، من حيث الحجم أو النطاق. والواقع أن قافلتين فقط قامتا بإيصال مساعدات عبر خطوط التماس منذ يوليو/تموز 2021.[27]

وفي كل شهر، تصل المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود إلى 2,4 مليون شخص في شمال غرب سوريا من خلال معبر باب الهوى الحدودي.[28] وكان الصندوق الإنساني السوري عبر الحدود، وهو صندوق لتجميع المساهمات المتعددة من الدول المانحة يديره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، قد تأسس في عام 2014 عقب صدور القرار الخاص بإيصال المساعدات عبر الحدود. ويتولى الصندوق تمويل مشروعات وأنشطة لهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية السورية والدولية التي تقدم مساعدات في شمال غرب سوريا.[29] وفي حالة عدم تجديد القرار، لن تكون الأمم المتحدة قادرة على تمويل منظمات في شمال غرب سوريا لأنها غير مُسجلة لدى الحكومة السورية. ونتيجة لذلك، سوف تتكبد المنظمات الإنسانية السورية خسائر مالية هائلة، حيث تتلقى ما لا يقل عن 50 بالمئة من تمويلها بشكل شبه كامل من الأمم المتحدة.[30] وفي عام 2021، قدمت 15 من الدول المانحة 154,5 مليون دولار أمريكي إلى الصندوق لتمويل مشروعات وأنشطة في جميع القطاعات تماشيًا مع خطة الاستجابة الإنسانية في سوريا.[31]

وفي مقابلات مع منظمة العفو الدولية، دأب موظفو المساعدات الإنسانية على القول بأنه لا يمكن الاستغناء عن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة. والواقع أن دور الأمم المتحدة في العملية الإنسانية في سوريا يتجاوز مجرد إيصال المساعدات ليشمل التنسيق وعمليات الشراء وتقديم الدعم التقني واللوجستي، ومراقبة عملية إيصال المساعدات عبر الحدود. وأضاف هؤلاء الموظفون أن تجديد قرار

---

[25] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "شمال غرب سوريا: صحيفة حقائق-31 يناير/كانون الثاني 2022"، 1 إبريل/نيسان 2022. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/stima/infographic/northwest-syria-factsheet-31-january-2021.

[26] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "شمال غرب سوريا: تحليل فجوة التمويل (إبريل/نيسان-يونيو/حزيران 2022)"، 29 إبريل/نيسان 2022. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/stima/infographic/northwest-syria-funding-gap-analysis-april-june-2022.

[27] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "إحاطة إلى مجلس الأمن عن الوضع الإنساني في سوريا"، 27 يناير/كانون الثاني 2022. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/under-secretary-general-humanitarian-affairs-and-emergency-relief-120.

[28] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "إحاطة إلى مجلس الأمن عن الوضع الإنساني في سوريا"، 10 مايو/أيار 2022. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/under-secretary-general-humanitarian-affairs-and-emergency-relief-122.

[29] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الصندوق الإنساني السوري عبر الحدود". [بالإنجليزية]. على الرابط: https://www.unocha.org/syrian-arab-republic/syria-cross-border-humanitarian-fund.

[30] طبقًا لمعلومات محفوظة لدى منظمة العفو الدولية.

[31] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الصندوق الإنساني السوري عبر الحدود". (سبقت الإشارة إليه)

مجلس الأمن ضروري لضمان استمرار إيصال المساعدات بشكل مُستدام، وفي الوقت المناسب، لملايين الأشخاص في شمال غرب سوريا.

وقال موظفو المساعدات الذين يعملون في منظمات تقدم الخدمات الصحية إن المنظمات الإنسانية المحلية والدولية لا تملك الطاقات والموارد اللازمة لتحلّ محل الأمم المتحدة، وخاصة في ضمان توفير كميات هائلة من الإمدادات الصحية واللقاحات والأدوية. وأكد اثنان من العاملين الصحيين على أهمية دور الأمم المتحدة في توفير المياه. ففي العام الماضي، دعم الصندوق الإنساني السوري عبر الحدود تقديم خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة لمليون شخص على الأقل في شمال غرب سوريا.[32]

وقال عاملون صحيون لمنظمة العفو الدولية إنه في حالة عدم تجديد مهمة آلية الأمم المتحدة لإيصال المساعدات عبر الحدود فإن مليون شخص على الأقل سيفقدون سُبل الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة، وهو الأمر الذي سيؤثّر على الوضع الصحي للناس في شمال غرب سوريا، ولاسيما النازحين داخليًا في مخيمات النزوح. وقال أحد الأطباء: "في عام 2020، تلقى حوالي مليون ونصف مليون شخص خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة عبر الحدود، ولكن العدد انخفض إلى مليون في العام الماضي. وقد شهدنا على الفور تزايدًا في الأمراض المنقولة بالمياه وغيرها [من الأمراض المماثلة]. تخيلوا، إذن، لو انخفض العدد من مليون إلى صفر. ماذا سيحدث آنذاك؟"[33]

[32] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "الصندوق الإنساني السوري عبر الحدود: سجل تراكمي للعام 2021 (نهاية العام)"، 26 يناير/كانون الثاني 2022. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/stima/infographic/2021-schf-cumulative-dashboard-end-year.

[33] مقابلة مع طبيب، 28 إبريل/نيسان 2022.

4. الحرمان من الحق في السكن والمياه ومرافق الصرف الصحي

من بين 2,8 مليون شخص من النازحين داخليًا في شمال غرب سوريا، يتوزع 1,74 مليون شخص على 1414 مخيمًا للنزوح، من بينها 46 مخيمًا تقتصر على النساء الأرامل والمطلقات والعازبات.[34] وتفتقر هذه المخيمات إلى سُبل الحصول على السكن، نظرًا لعدم كفاية الخيام وهو الأمر الذي يتفاقم في ظروف الطقس القاسية، كما تفتقر إلى خدمات أساسية مثل المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم.

وأُنشئت الغالبية العظمى من مخيمات النازحين على أيدي النازحين أنفسهم، ردًا على انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ارتكبتها الحكومة السورية. وقد أوقفت الحكومة السورية تقديم خدمات أساسية، مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء، إلى السكان والنازحين داخليًا في تلك المنطقة، وشنَّت هجمات غير مشروعة على مدنيين وعلى مرافق للبنية الأساسية المدنية، من بينها مخيمات للنازحين ومنشآت طبية ومدارس، مما عرقل حصول الناس على حقوق أساسية يكفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[35]

وفي سبتمبر/أيلول 2018، ذكرت المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق في تقرير لها أن مخيمات النازحين غير النظامية تشكل "انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان تنشأ "عما تتخذه الدول من إجراءات وسياسات وما ترتكبه من تقصير يحرم الملايين من حقوق الإنسان الأساسية الواجبة لهم".[36] وكان من شأن الافتقار إلى موارد كافية لتلبية الاحتياجات المتنامية الناجمة عن عمليات النزوح الواسعة أن يؤدي إلى إنشاء مخيمات غير نظامية يقيمها النازحون بأنفسهم، وهي أشبه ما تكون بالأحياء الفقيرة والمستوطنات غير النظامية.

وتنص المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي، الصادرة عن الأمم المتحدة، على أن يتمتع النازحون داخليًا بنفس الحقوق التي يتمتع بها أي شخص آخر يعيش في البلد، بما في ذلك الحق في مستوى معيشي ملائم، ويجب أن توفر حكومة أو سلطة مختصة هذه الحقوق دون أي تمييز ضدهم بسبب وضعهم كنازحين داخليًا. وتشمل هذه الحقوق، كحد أدنى، "الأغذية الأساسية والمياه الصالحة للشرب"، و"المأوى الأساسي والمسكن"، و"الملابس الملائمة"، و"الخدمات الطبية والمرافق الصحية الأساسية".[37] وقد تقاعست الحكومة السورية عن وضع إطار قانوني وخاص بالسياسيات لحماية الحقوق الإنسانية للنازحين داخليًا، حسبما وردت في المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي وفي القانون الدولي، ولم تقر بأي مسؤولية عن توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان في شمال غرب سوريا، كما رفضت التفاوض بشأن تقديم الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء، مع الجماعات

---

[34] مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات، مصفوفة الرصد المتكاملة لمواقع النازحين داخليًا، إبريل/نيسان 2022. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://bit.ly/3zi0EAE.
وتنسق مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات جهود المنظمات الأعضاء، وهي 55 منظمة نشطة تقدم المساعدات عبر الحدود في شمال غرب سوريا.
[35] هيومن رايتس ووتش، عم يستهدفوا الحياة بإدلب: الضربات السورية الروسية على البنى التحتية المدنية، (سبقت الإشارة إليه)؛ هيومن رايتس ووتش، "الهجوم السوري الروسي على مجمع للنازحين يبدو أنه جريمة حرب"، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2019. على الرابط: https://www.hrw.org/ar/news/2019/10/18/334832؛ منظمة أطباء بلا حدود، "لا أماكن آمنة للناس في إدلب، 27 ديسمبر/كانون الأول 2019. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://www.msf.org/people-forced-flee-camps-and-safe-areas-idlib-syria.
[36] المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق التابعة للأمم المتحدة، تقرير: "السكن اللائق كعنصر من العناصر المكوّنة للحق في مستوى معيشي ملائم وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق"، 19 سبتمبر/أيلول 2018. وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/73/310/REV.1، الفقرة 11.
[37] المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي.

المسلحة في شمال غرب سوريا، بخلاف ما حدث في منطقة شمال شرق سوريا الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية، ذات القيادة الكردية، القائمة بحكم الأمر الواقع.[38]

وكان من شأن استطالة أمد النزوح، بالإضافة إلى غياب إدارة للخدمات العامة ووجود أزمة اقتصادية، تتسم بارتفاع أسعار السلع والافتقار إلى فرص لكسب الرزق، أن يجعل ملايين السكان والنازحين داخليًا في شمال غرب سوريا مضطرين للاعتماد على المساعدات الدولية المقدمة من آلية الأمم المتحدة لإيصال المساعدات عبر الحدود من أجل البقاء على قيد الحياة. كما أدى نقص التمويل إلى إضافة ضغوط على العملية الإنسانية المثقلة بالأعباء أصلًا، حيث تواجه مصاعب جمَّة في تلبية الاحتياجات الملحة في جميع القطاعات منذ بدء أزمة النزوح.

مخيمات النازحين

من بين 1,74 مليون شخص، يعيش حوالي 1,4 مليون شخص في مخيمات غير نظامية مُقامة ذاتيًا، بينما يعيش حوالي 290 ألف شخص في مخيمات مُخطَّطة، وحوالي 100 ألف شخص في أماكن إيواء جماعية.[39] وتولت الأمم المتحدة وشركاؤها المنفِّذون إنشاء المخيمات المُخطَّطة استنادًا إلى معايير إسفير الدُنيا، التي تُطبق في القطاعات الأربعة للاستجابة الإنسانية، وهي: المياه والصرف الصحي والنظافة، والأمن الغذائي والتغذية، والمأوى والمستوطنات، والصحة.[40] وتهدف المعايير إلى ضمان الحفاظ على حق الناس في العيش بكرامة وفي الحصول على مساعدة إنسانية خلال أي عملية إنسانية تنجم عن كارثة أو نزاع مسلح.[41]

وتتولى إدارة المخيمات المخطَّطة مجموعةُ تنسيق وإدارة المخيمات، حيث تنسّق وتسهِّل توفير الحماية والخدمات. أما المخيمات غير النظامية المقامة ذاتيًا، والتي يسكنها نحو 90 بالمئة من النازحين داخليًا، فتُشيَّد بصورة عفوية في مناطق نائية ومتدنية الخدمات، وهي لا تتماشى مع معايير إسفير، ويتولى إدارتها سكان المخيم.[42]

وذكر موظفو المساعدات الإنسانية أن المخيمات المُخطَّطة، التي تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي عدد مخيمات النازحين في شمال غرب سوريا، تحظى بسُبل أفضل للحصول على المساعدات والخدمات بالمقارنة بالمخيمات غير النظامية المقامة ذاتيًا، إلا إن كلا النوعين من مخيمات النازحين لا يتلقى كميات كافية من المساعدات الإنسانية من الأمم المتحدة وشركائها المنفِّذين بما يكفل توفير معيشة كريمة للنازحين داخليًا.

وعلى مدى السنوات الماضية، كانت جهود هيئات الأمم المتحدة وشركائها المنفِّذين لإمداد النازحين داخليًا بمساعدات إنسانية كافية تواجه التعثُّر مرارًا بسبب محدودية التمويل والعمليات العسكرية بين الحكومة السورية وهيئة تحرير الشام.

وبالإضافة إلى ذلك، قال عاملون في المجال الإنساني لمنظمة العفو الدولية إن تركيز الأمم المتحدة على عمليات التدخل لإنقاذ الأرواح على مدار العقد الماضي كان أحد أوجه القصور في الاستجابة الإنسانية في شمال غرب سوريا، لأنه لم يعالج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأوسع، بما في ذلك مسألة السكن غير الملائم والبنية الأساسية للمخيم.[43] وقد عبَّر أحد موظفي المساعدات الإنسانية عن ذلك بقوله: "هناك قدر مفرط من الاعتماد على المساعدات، ولا يكاد يوجد أي برنامج [إنساني]

---

[38] آيماب، "الوضع الحالي للدعم الاجتماعي في سوريا: تقييم الظروف والآليات والتحديات في المناطق الأربع الخاضعة للسيطرة"، (سبقت الإشارة إليه)، ص. 27.

[39] مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات، مصفوفة الرصد المتكاملة لمواقع النازحين داخليًا، (سبقت الإشارة إليه). على الرابط: https://bit.ly/3zi0EAE. وأماكن الإيواء الجماعية هي بنايات ومنشآت عامة قائمة من قبل (مثل المدارس والمصانع والمباني التي لم يكتمل تشييدها، وما إلى ذلك)، والغرض منها أن تكون أماكن إقامة مؤقتة أو انتقالية. مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات، العملية الإنسانية عبر الحدود في سوريا- الحزمة التعريفية لمجموعة تنسيق وإدارة المخيمات. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://bit.ly/3aLU24c. ص. 7.

[40] إسفير، "دليل إسفير: الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في الاستجابة الإنسانية"، 2018. على الرابط: https://inee.org/sites/default/files/resources/The-Sphere-Handbook-2018-AR.pdf.

[41] إسفير، "دليل إسفير: الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في الاستجابة الإنسانية"، (سبقت الإشارة إليه)، ص. 5.

[42] بحسب الأمم المتحدة، تُبنى المخيمات المُخطَّطة طبقًا لمعايير إسفير وتديرها مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات. أما المخيمات غير النظامية المقامة ذاتيًا فيشيدها النازحون داخليًا بصورة عفوية، وتتكون من خيام أو أماكن إيواء بائسة مقامة على أرض مملوكة للدولة أو أرض خاصة بموافقة المالك أو بدون موافقته، ويديرها النازحون داخليًا بأنفسهم، ولا تتلقى عادة مساعدات إنسانية وفقًا للمعايير الدولية.

[43] وفقًا لتعريف الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ التابع للأمم المتحدة، فإن "برامج إنقاذ الأرواح و/أو البرامج الإنسانية العاجلة هي تلك الأفعال التي تؤدي خلال فترة زمنية قصيرة إلى معالجة أو تخفيف أو تفادي مخاطر إزهاق الأرواح أو الأذى البدني أو النفسي أو التهديدات لجماعة سكانية أو لقسم كبير منها، و/أو حماية كرامتها. ومن الأفعال الجائزة أيضًا الخدمات الإنسانية العامة التي تكون ضرورية لتيسير أنشطة إنقاذ الأرواح وعمليات التقييم التي تجريها هيئات متعددة في حالة وقوع كوارث مفاجئة". انظروا النص [بالإنجليزية] على الرابط: https://cerf.un.org/sites/default/files/resources/FINAL_Life-Saving_Criteria_26_Jan_2010__E.pdf.

يعمل على إخراج الناس من المخيمات... وفي كل عام [يتم توفير] الوقود والأغطية واستبدال الخيام البالية، ولكن لا تُطرح أي حلول مُستدامة".[44] وقد ذكر هذا الموظف وغيره أن المساعدات الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة كانت مُعدة كإغاثة لمدة قصيرة، استنادًا إلى افتراض بأن مخيمات النزوح هذه مؤقتة، ولكن بعد مرور عامين على النزاع لم تغيّر الأمم المتحدة نهجها ليمثل استجابة أكثر استدامة وكرامة، خاصة وقد أصبح واضحًا أنه لا تلوح في الأفق أي نهاية لأزمة النزوح.

وقد قال مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليًا إن: "إيجاد نُهج جديدة لمعالجة حالات التشرد المطوَّل [يتطلب] تكامل جهود الإنعاش المبكر للجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية"، وأضاف قائلاً إن: "من شأن تحقيق هذا التحوُّل بمعزل عن الاعتماد على الغير أن يمنح الأمل في المستقبل بهدف تيسير التمكين الذاتي وإعادة بناء حياة المشردين داخليًا في بلدانهم واستعادة سُبل كسب العيش".[45]

الافتقار إلى المسكن

ذكر جميع موظفي المساعدات الإنسانية الذين تحدثت معهم منظمة العفو الدولية أن عدم تخطيط مواقع المخيمات أسهم في التوزُّع الفوضوي للخيام واكتظاظ المخيمات، مما وضع تحديات أمام منظمات الإغاثة في تقديم المساعدات.

وقال جميع الذين أُجريت معهم مقابلات إن الظروف في مخيمات النازحين، وخاصة المخيمات غير النظامية المُقامة ذاتيًا، لا توفر معيشة آمنة وكريمة للنازحين داخليًا. فحوالي 62 بالمئة من النازحين داخليًا في مخيمات يعيشون في خيام.[46] وهناك حوالي 800 ألف خيمة، ونصفها مضى على وجودها أكثر من عامين.[47] وتتألف الخيام التي تقدمها المنظمات الإنسانية، بما فيها الأمم المتحدة، من غرفة واحدة، ومساحتها الداخلية 6*4، أو 5*4، أو 4*4 أمتار مربعة.[48] وتتباين أنواع الخيام المُقدمة من حيث مادة الغطاء، ومستوى العزل ونوعية التثبيت. فبعض الخيام مُصنَّعة من مادة سميكة ذات طبقتين أو ثلاث طبقات عازلة للحرارة [وتُسمى الخيام المُقببة أو الهرمية]، وهناك نوع آخر مُصنع من مادة رقيقة وطبقة واحدة للعزل، مما يتيح لأي شخص أن يرى ما بداخل الخيمة ليلًا [وتُسمى خيام القوارب].[49]

وقال مدير مخيم، وهو أيضًا من النازحين داخليًا ويسكن في مخيم غير نظامي مُقام ذاتيًا شُيّد عام 2019: "غيَّرت إحدى المنظمات بعض الخيام في المخيم، ولكنها أحضرت خيامًا من نوعية بالغة السوء، ويصفها النازحون داخليًا بأنها "خيام من جهنم" لأنه لا يوجد بها عازل من البرد أو الحرارة. كما إن أي شخص يقف في الخارج يمكن أن يرى ما بداخل الخيمة المضاءة". وقال سبعة من النازحين داخليًا الذين تحدثت معهم منظمة العفو الدولية إنهم يعيشون في الخيمة نفسها منذ ثلاث سنوات على الأقل بالرغم من طلباتهم بالحصول على خيمة جديدة. وتنص الإرشادات الصادرة عن مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات على ضرورة تغيير الخيمة كل عام بسبب نوعية الخيام المقدمة وظروف الطقس القاسية.[50]

وذكر جميع الذين أُجريت معهم مقابلات لمنظمة العفو الدولية أن الخيام لا توفر المعايير الدُنيا للمعيشة الملائمة، حيث يفتقرون إلى المساحة الكافية والخصوصية والأمن، وكذلك لمراحيض وأدوات للطهي ولإمدادات مباشرة للمياه ولأبواب صلبة مثبَّتة ولعوازل تقي من ظروف الطقس القاسية، وهو الأمر الذي أدى إلى الإصابة بأمراض. وقالت امرأة تعيش مع طفليها لأكثر من ثلاث سنوات في مخيم غير نظامي مُقام ذاتيًا:

> **"أعيش في خيمة من غرفة واحدة. وأضفت موقدًا صغيرًا للطهي وفُرشًا خفيفة لتغطية باقي الغرفة، التي نستخدمها خلال النهار والليل لأنها الحيز الوحيد المتاح لنا. وأنا أفعل كل شيء في هذه الغرفة: من النوم إلى الطهي إلى غسيل الملابس**

---

[44] مقابلة مع أحد موظفي المساعدات الإنسانية، 15 مارس/آذار 2022.
[45] مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، "تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليًا"، 29 إبريل/نيسان 2016. وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/32/35، الفقرتان 48 و49.
[46] المجموعة العالمية المعنية بالإيواء، "وضع المأوى للنازحين داخليًا في شمال غرب سوريا"، فبراير/شباط 2022. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://sheltercluster.s3.eu-central-1.amazonaws.com/public/docs/idp_shelter_situation_in_north-west_syria_2021.pdf، ص. 3.
[47] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "نشرة أصوات المجتمع 1: عاصفة شتوية، 15 مارس/آذار 2022. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://www.humanitarianresponse.info/operations/stima/search?search=Community+Voices+bulletin، ص. 1.
[48] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "نشرة أصوات المجتمع 1: عاصفة شتوية (سبقت الإشارة إليه)، ص. ص. 3-4.
[49] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "نشرة أصوات المجتمع 1: عاصفة شتوية (سبقت الإشارة)، ص. ص. 3-4.
[50] مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات، "مذكرة توجيه بشأن توزيع الخيم في تجمعات النازحين في الشمال السوري"، أكتوبر/تشرين الأول 2014. على الرابط: https://data.unhcr.org/en/documents/details/66153.

إلى الاستحمام وكل الأعمال الأخرى. لا يوجد باب، فكل ما لدينا غطاء نرفعه وننزله عند دخول الخيمة أو الخروج منها. ويمكن لأي شخص أن يدخل. هل يمكن أن يعيش أي شخص في خيمة ويشعر بالأمان؟ مستحيل".[51]

وأشار النازحون داخليًا وموظفو المساعدات الإنسانية إلى الحرائق باعتبارها من المخاطر الشائعة بسبب وسائل التدفئة والطهي غير الآمنة.[52] فخلال الفترة من 18 يناير/كانون الثاني إلى 1 مارس/آذار 2022، سُجلت 68 حادثة حريق، نجمت بالأساس عن وسائل تدفئة غير آمنة.[53] وقال بعض النازحين داخليًا لمنظمة العفو الدولية إنهم كانوا يستعملون أجهزة تدفئة تعمل باحتراق الوقود، ولكن الوقود يُباع بأسعار لا يمكن تحملها، ولا توزع المنظمات الإنسانية سوى كميات محدودة منه، ولذلك اضطُر النازحون داخليًا إلى حرق قطع البلاستيك أو الخشب أو أي مواد قابلة للاشتعال من أجل التدفئة في الشتاء.

ويُذكر أن حق الإنسان في السكن الملائم "يتسم بأهمية أساسية بالنسبة إلى التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، وهو لا يقتصر على مجرد المأوى، بل يجب أن يضمن "حق المرء في أن يعيش في مكان ما في أمن وسلام وكرامة".[54] وتشمل جوانب الحق في السكن الملائم، حسبما ذكرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: "أ) أمن الحيازة؛ ب) توافر الخدمات؛ ج) القدرة على تحمل التكاليف؛ د) الصلاحية للسكن؛ هـ) تيسير تلبية الاحتياجات؛ و) الموقع؛ ز) الملاءمة من الناحية الثقافية".[55]

"*أمن الحيازة*: يجب أن يتمتع جميع الأشخاص، بغض النظر عن نوع الحيازة، بدرجة من أمن الحيازة توفِّر لهم الحماية القانونية من عمليات الإخلاء القسري والمضايقات وغيرها من التهديدات الأخرى".

"*الصلاحية للسكن*: يجب أن يوفر السكن اللائق عناصر محددة مثل المساحة الكافية والحماية من البرد والرطوبة والحر والمطر والرياح وغيرها من المخاطر الأخرى التي تهدد الصحة، والحماية من المخاطر الهيكلية وناقلات الأمراض".

"*توافُر الخدمات والتجهيزات والمرافق والبنية التحتية*: لا يكون السكن لائقًا إذا كان قاطنوه يفتقرون إلى مياه الشرب الآمنة، أو الصرف الصحي الملائم، أو الطاقة للطهي أو التدفئة أو الإنارة، أو مرافق الاغتسال أو وسائل تخزين الأغذية أو التخلص من النفايات، إلخ".

"*تيسير تلبية الاحتياجات*: لا يكون السكن لائقًا إذا لم تؤخذ الاحتياجات الخاصة للفئات المحرومة والمهمَّشة في الاعتبار (على غرار الفقراء والمعرَّضين للتمييز، وذوي الإعاقة وضحايا الكوارث الطبيعية)".

"*الموقع*: يجب أن يسمح السكن اللائق بالوصول إلى خيارات العمالة وخدمات الرعاية الصحية والمدارس ومراكز رعاية الأطفال والمرافق الاجتماعية الأخرى، ويجب ألا يتم بناؤه في مواقع ملوثة أو بالقرب من مصدر ملوث".

"*الملاءمة من الناحية الثقافية*: يجب أن يحترم السكن اللائق وأن يأخذ في الاعتبار التعبير عن الهوية الثقافية وأساليب الحياة".

عدم الصلاحية للسكن

في الفترة من نوفمبر/تشرين الثاني إلى مارس/آذار من كل عام، يجلب فصل الشتاء معاناة تفوق التخيل للنازحين في سوريا. فالبرد القارص والأمطار الغزيرة والرياح القوية والعواصف الثلجية الشديدة تُفاقم من ظروف المعيشة المزرية أصلًا في مخيمات النازحين وتُلحق الخراب بالخيام. وخلال الفترة من 18 يناير/كانون الثاني إلى 1 مارس/آذار 2022، أدت ظروف الطقس في فصل الشتاء، بما في ذلك 162 عاصفة ثلجية و118 فيضانًا، إلى إلحاق أضرار بأكثر من 250 ألف شخص في مخيمات شتى في شمال

[51] مقابلة مع نازحة داخليًا، 6 مايو/أيار 2022.
[52] المجموعة العالمية المعنية بالإيواء، "وضع المأوى للنازحين داخليًا في شمال غرب سوريا" (سبقت الإشارة إليه).
[53] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "نشرة أصوات المجتمع 1: عاصفة شتوية (سبقت الإشارة إليه)، ص. 1.
[54] اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة، التعليق العام رقم 4: الحق في السكن الملائم (المادة 11(1) من العهد [الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية])، 13 ديسمبر/كانون الأول 1991. وثيقة الأمم المتحدة رقم E/1992/23، الفقرتان 1 و7.
[55] المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الحق في السكن اللائق. صحيفة الوقائع رقم 21. على الرابط: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/FS21_rev_1_Housing_ar.pdf. ص. 4.

غرب سوريا، وفقًا لما ذكرته الأمم المتحدة.[56] ونتيجة لهذه الظروف، دُمرت 939 خيمة، مما جعل عائلات بأكملها بلا مأوى إلى أن تم استبدال خيامهم، كما تضررت 9583 خيمة جزئيًا. وبشكل إجمالي، تأثر حوالي 67 ألف شخص تأثرًا مباشرًا بظروف الطقس.[57]

ولما كانت ظروف الطقس القاسية تحلُّ كل عام في شمال غرب سوريا، فقد وضعت هيئات الأمم المتحدة، بالتنسيق مع منظمات إنسانية محلية ودولية، "خطة للاستجابة لفصل الشتاء" للتخفيف من آثاره على النازحين داخليًا. وتشمل المساعدات الخاصة بفصل الشتاء تعزيز سُبل التصدي للحرائق في مخيمات النازحين داخليًا، ومشاريع الإنعاش المبكر من قبيل إصلاح الطرق، وتوفير التدفئة في المدارس، وتوفير ملابس شتوية، ورفع الخيام فوق مستوى الأرض بعزل الأرضيات والخيام، وتوزيع الوقود، وتوفير بطانيات عالية الحرارة، وتوفير الأدوية لأمراض الجهاز التنفسي، ونزح خزانات الصرف الصحي، بالإضافة إلى أنواع أخرى من المساعدات.[58]

وحتى يناير/كانون الثاني 2022، ونتيجة لفجوة التمويل البالغة 34,7 مليون دولار أمريكي، لم يحصل على المساعدات الخاصة بمواجهة فصل الشتاء سوى 0.84 مليون شخص من بين 1,4 مليون شخص حُددوا باعتبارهم في حاجة للمساعدات.[59] وسُجلت الفجوة الأكبر في الحصول على المواد غير الغذائية والوقود لفصل الشتاء. فلم يحصل سوى 27 بالمئة من النازحين داخليًا في مخيمات النازحين على المواد غير الغذائية مثل المراتب والبطاطين وأواني الطهي والملابس الشتوية وغيرها من المواد الأساسية، بينما حصل 17 بالمئة منهم على وقود لتشغيل وسائل التدفئة الآمنة.[60] وقال ثلاثة من موظفي المساعدات الإنسانية من منظمات منفصلة إن الأموال المخصصة لمواجهة فصل الشتاء قد انخفضت؛ وقال أحد الموظفين لمنظمة العفو الدولية: "في العام الماضي وفرنا الوقود، ومواد غير غذائية ومأوى لثمانية آلاف عائلة قبل فصل الشتاء، ولكن في العام الحالي لم يكن لدينا أموال لكي نقدم مساعدات لأي شخص".[61] واشتكت ثلاث منظمات أخرى من التأخير في التخطيط لمواجهة فصل الشتاء، مما أثر على توقيت استجابتها.[62]

وقال النازحون داخليًا لمنظمة العفو الدولية إنهم يتكبدون المشاق كلما حلَّ فصل الشتاء لضمان التدفئة، وللحفاظ على خيامهم ومتعلقاتهم دون بلل، وللقيام بأعمالهم اليومية، مثل الوصول إلى أماكن عملهم وطهي الطعام وجلب المياه والذهاب إلى المراحيض، حيث تعرقل الأمطار الغزيرة والطرق الموحلة الغارقة بالمياه تنقلاتهم. وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قالت امرأة تعيش في مخيم غير نظامي مُقام ذاتيًا وتحملت فصل الشتاء ثلاث سنوات منذ نزوحها:

> **لم تحضر أي منظمة على الإطلاق إلى خيمتي لكي تعزلها من البرد والحر. كما إن خيمتي ليست مرتفعة عن سطح الأرض. الأرضية كلها حصى، ولهذا من الطبيعي أن تدخل المياه. جميع المراتب والمفروشات تغرق [بالمياه] وكذلك أطفالي، فأترك الخيمة لأقيم مع والدي. ولكن ليس لديهما أيضًا إلا غرفة واحدة. وأحيانًا يحضر أقارب آخرون في الوضع نفسه وينضمون إلينا، ونادرًا ما نستطيع النوم بسبب العاصفة.**[63]

ومعظم الطرق داخل المخيمات غير ممهدة ومكسوَّة بالحصى. وخلال الشتاء، تصبح هذه الطرق مسدودة بالثلوج أو موحلة ويتعذَّر سلوكها بالمركبات أو بالتنقل سيرًا على الأقدام. وقال النازحون داخليًا لمنظمة العفو الدولية إن الوصول إلى المراحيض العامة أثناء الأمطار أو العواصف الثلجية أمر مستحيل وخطر عمليًا. وذكر طبيبان يُشرفان على شبكة من المسعفين أنه كان من الصعب عليهما بصفة خاصة الوصول إلى المرضى في مخيمات النازحين في وقت ملائم بسبب حالة الطرق. وقال أحدهما:

---

[56] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الاستجابة لطقس الشتاء القاسي في شمال غرب سوريا"، 1 مارس/آذار 2022. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/flash-update-4-response-severe-winter-weather-north-west-syria-1-march، ص. 2.

[57] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الاستجابة لطقس الشتاء القاسي في شمال غرب سوريا" (سبقت الإشارة إليه).

[58] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "شمال غرب سوريا: الاستعداد لفصل الشتاء والفيضانات وخطة الاستجابة (حتى أكتوبر/تشرين الأول 2021)"، 15 أكتوبر/تشرين الأول 2021. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/stima/document/northwest-syria-winterization-and-flood-preparedness-and-response-plan.

[59] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "شمال غرب سوريا: الاستعداد لفصل الشتاء والفيضانات وخطة الاستجابة (حتى 31 يناير/كانون الثاني 2022)"، 7 مارس/آذار 2022. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/stima/infographic/northwest-syria-winterization-response-dashboard-31-january-2022.

[60] مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات، "مصفوفة الرصد المتكاملة الإضافية لمواقع النازحين داخليًا"، يناير/كانون الثاني 2022. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://bit.ly/3yoYIoE.

[61] مقابلة مع أحد موظفي المساعدات الإنسانية، 8 مارس/آذار 2022.

[62] مقابلة مع ثلاثة من موظفي المساعدات الإنسانية: 24 فبراير/شباط 2022، و25 فبراير/شباط 2022، و8 مارس/آذار 2022.

[63] مقابلة مع نازحة داخليًا، 6 مايو/أيار 2022.

في بعض المخيمات، يكاد يكون من المستحيل الوصول إلى المرضى. نطلب من المريض أن ينتظرنا عند مدخل المخيم لأنه يتعذّر سلوك الطرق... وإذا كان المريض لا يستطيع المشي، نستخدم كرسيًا متحركًا، ولكن مع الأوحال والأمطار يصبح ذلك صعبًا، ولهذا يُضطر المسعفون إلى حمل المريض، وهو أمر بالغ الصعوبة ولكن لا يوجد خيار آخر. وفي كل عام نغيّر أو نعيد تأهيل 10 بالمئة من سيارات الإسعاف لدينا، التي تضررت بسبب حالة الطرق.[64]

وأفاد بعض موظفي المساعدات الإنسانية بأن من بين الظروف الأكثر اتساعًا وشيوعًا نتيجة للطقس القاسي تسرب المياه إلى داخل الخيام، وغمر الطرق والممرات بالمياه، مما يجعل المياه تجتاح الخيام وتُغرق متعلقات الناس، بالإضافة إلى طفح مخلفات المجاري من المراحيض العامة والبدائية. وطبقًا لما ذكرته المجموعة العالمية المعنية بالإيواء، فقد قال نازحون داخليًا إن الرياح هي أكثر عناصر الأحوال الجوية الخطرة تأثيرًا على المخيمات، تليها العواصف الرملية والفيضانات.[65]

وذكر بعض النازحين داخليًا أنهم يتلقون من المنظمات الإنسانية كميات قليلة من الوقود والفحم لا تكفي إلا لنحو أسبوعين، وبعد ذلك يتعين عليهم أن يجدوا مواد بديلة للتدفئة، كثيرًا ما تكون غير آمنة. وقال أحدهم: "كان فصل الشتاء هذا العام هو الأسوأ من حيث الانخفاض الشديد في درجة الحرارة وغزارة الأمطار والثلوج. كان المطر يدخل الخيمة من أعلاها وأسفلها لأنها ليست معزولة جيدًا وليست مرتفعة عن سطح الأرض. كنا نشعل أغصان شجر الزيتون، ولكن هذا يؤدي إلى انبعاث دخان كثيف. وأحيانًا أفضل الصقيع القارص على استنشاق كل هذا الدخان".[66]

ولا تصبح الظروف أفضل حالًا خلال حرارة الصيف الشديدة، حيث تصل درجة الحرارة إلى 40 درجة مئوية. وقال جميع النازحين داخليًا إن الخيام لا تحميهم من الحر مثلما لا توفر لهم حماية من الأمطار. ووصف اثنان من النازحين داخليًا الخيمة بأنها "فرن" لا يمكن تحمُّل البقاء داخلها خلال الصيف".[67]

الافتقار إلى مرافق المياه والصرف الصحي

في أغسطس/آب 2010، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 292/64، الذي أقرَّ حق الإنسان في المياه والصرف الصحي، كما أقر "بأهمية أن يحصل الجميع على نحو متكافئ على مياه شرب مأمونة ونقية وأن يتوفر لهم الصرف الصحي، بوصف ذلك جزءًا لا يتجزأ من إعمال جميع حقوق الإنسان".[68] وأهاب القرار بالدول والمنظمات الدولية "تقديم الموارد المالية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا عن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، وبخاصة للبلدان النامية، بهدف تعزيز الجهود الرامية إلى توفير مياه شرب مأمونة ونقية يسهل الحصول عليها وميسورة الكلفة وتوفير الصرف الصحي للجميع".[69]

وتقدم الأمم المتحدة وشركاؤها المنفِّذون في شمال غرب سوريا خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة لحوالي 86 بالمئة من النازحين داخليًا الذين يعيشون في المخيمات.[70] وتتلقى أغلب هذه المخيمات المياه من خلال نقل المياه بالشاحنات، أي تعبئة الخزانات بمياه منقولة بعربات. وتهدف هذه الوسيلة إلى إمداد الناس بكميات من المياه لإنقاذ الأرواح لفترة قصيرة إلى أن تتوفر وسيلة أخرى أكثر استدامة.[71] وقال أشخاص ممن أُجريت معهم مقابلات لمنظمة العفو الدولية إن الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة يعتمد فقط على ما تقدمه المنظمات الإنسانية.

وذكر جميع الذين أُجريت معهم مقابلات أن المياه تتوفر في معظم الأحيان من خلال خزانات المياه العامة المنتشرة في مختلف أنحاء مخيمات النازحين، حيث يجلب الناس المياه باستخدام حاويات منزلية، وفي حالات أقل قد يكون في الخيمة خزان المياه الخاص بها.

---

[64] مقابلة مع طبيب، 12 مايو/أيار 2022.
[65] المجموعة العالمية المعنية بالإيواء، "وضع المأوى للنازحين داخليًا في شمال غرب سوريا" (سبقت الإشارة إليه)، ص. 11.
[66] مقابلة مع نازح داخليًا، 6 مايو/أيار 2022.
[67] مقابلة مع اثنين من النازحين داخليًا، 10 مايو/أيار 2022، و11 مايو/أيار 2022.
[68] الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار 292/64: حق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي، اعتُمد في 3 أغسطس/آب 2010. وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/RES/64/292.
[69] الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار 292/64: حق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي (سبقت الإشارة إليه).
[70] طبقًا لمعلومات محفوظة لدى منظمة العفو الدولية.
[71] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "إحاطة عن نقل المياه بالشاحنات في مواقع النزوح"، 2018. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://bit.ly/3PjqtWE.

وأفاد موظفو المساعدات الإنسانية أن عملية نقل المياه بالشاحنات باهظة التكلفة وغير مُستدامة، وينبغي الاستعاضة عنها بنُظم للمياه توفر المياه مباشرة من المصدر. وفي يناير/كانون الثاني 2022، تلقت 15 بالمئة فقط من مخيمات النازحين المياه من خلال خطوط أنابيب، و83 بالمئة منها كانت تعتمد على نقل المياه بالشاحنات، بينما يقوم الناس في 2 بالمئة من المخيمات بجلب المياه من آبار محفورة بشكل بدائي.[72] وقال أحد موظفي المساعدات الإنسانية: "ليس لدينا تمويل كافٍ لتحسين نظام المياه، ولكن هناك إمكانات كثيرة، وهي فعَّالة من حيث التكلفة على المدى الطويل. فهناك عدد كبير من المخيمات بالقرب [من المناطق الحضرية]، ويمكن توصيلها بنظام للمياه. ويمكن لذلك أن يزيد من سُبل الحصول على المياه، بل وتوفير الكهرباء أيضًا".[73]

وقال النازحون داخليًا لمنظمة العفو الدولية إن أحد التحديات الكبرى التي تواجههم يتمثل في عدم الحصول على ما يكفي من المياه، حيث يتراوح متوسط ما يحصلون عليه من المياه يوميًا ما بين 25 و30 لترًا. وقد أشار مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي: "تُعد كمية 20 لترًا لكل فرد في اليوم الحد الأدنى اللازم لإعمال الحد الأدنى الأساسي للحق [في المياه والصرف الصحي]، ولكن تظل هناك بواعث قلق صحية كبيرة. ولضمان إعمال الحق بشكل كامل، يجب على الدول أن تسعى لتوفير ما بين 50 لترًا و100 لتر على الأقل للفرد يوميًا".[74] ومن بين ثمانية نازحين داخليًا أُجريت معهم مقابلات، قال سبعة إنهم يشترون المياه إذا لم تمدهم إحدى المنظمات بشاحنات المياه. وقالت امرأة تعيش مع طفليها في مخيم غير نظامي مُقام ذاتيًا لأكثر من ثلاث سنوات:

> **كل شخص يحصل على 25 لترًا للشرب وغسل الملابس والاغتسال والتنظيف وكل شئ. ودائمًا ما تنفد المياه عندنا، كما هو الحال اليوم، فليس لدينا مياه. والخزانات العامة فارغة. وليست لدي القوة الشرائية لشراء المياه. هناك آخرون يشترون، ولكني لا أستطيع. أستعير قدرًا قليلًا من جيراني بما يكفي فقط لكي نشرب أنا وأطفالي. أنا مضطرَّة للانتظار حتى تأتي المنظمة [الإنسانية] وتملأ الخزانات، وهذا يحدث مرتين أسبوعيًا على ما أعتقد. هذا أفضل من لاشئ".**[75]

وقالت امرأة نزحت من جنوب إدلب مع زوجها وأطفالهما الخمسة في عام 2019:

> **نقل المياه بالشاحنات مستمر منذ بداية العام الحالي، ولكن المنظمة [الإنسانية] أخبرت مدير المخيم أن هذا سيتوقف في يونيو/حزيران. وقبل ذلك، كان هناك انقطاع للمياه لمدة ثلاثة أشهر، وكنَّا نُضطر خلالها لشراء المياه، وزوجي بالكاد يتحمل ذلك، ولكن لم يكن لدينا خيار آخر. حوالي 10 غالونات تكلِّف 50 ليرة تركية. المياه ليست كافية على الإطلاق. فكل فرد يحصل على 25 لترًا، وهي لا تكفي للغسيل والشرب والتنظيف، وخاصة مع وجود أطفال.**[76]

وفي مقابلات مع منظمة العفو الدولية، قال أربعة آخرون من النازحين داخليًا يعيشون في مخيم مُقام ذاتيًا في إدلب إن المنظمات التي تمدهم بالمياه بالشاحنات سوف تنهي مشاريعها في يونيو/حزيران 2022، مما سيضطرهم لشراء المياه في بداية فصل الصيف. وقال أحدهم:

> **في يناير/كانون الثاني [2022] بدأت إحدى المنظمات في تزويدنا بالمياه مرتين أسبوعيًا... ولكن مشروعهم سينتهي في يونيو/حزيران. في الصيف الماضي، كنَّا نُضطر لشراء المياه. كنَّا ندفع عادة 50 ليرة تركية للبرميل. وكل عائلة تحتاج برميلًا في اليوم، إن لم يكن أكثر، لأن الجو حار ومُترب في الصيف، ولهذا يحتاج الإنسان لشرب المياه وغسل الملابس أكثر من أي فصل آخر.**[77]

ويعتمد من يعيشون في المخيمات على المراحيض العامة. وتنتشر مجموعات المراحيض في أنحاء مخيمات النازحين، وتتباين المسافات بين الخيام والمراحيض، وفقًا لموقع الخيمة. ويفتقر ما لا يقل عن 60 بالمئة من النازحين داخليًا في جميع مخيمات النزوح إلى مراحيض صالحة للاستخدام، بسبب عدم

---

[72] مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات، "مصفوفة الرصد المتكاملة الإضافية لمواقع النازحين داخليًا"، يناير/كانون الثاني 2022. (سبقت الإشارة إليه). على الرابط: https://bit.ly/3yoYIoE.
[73] مقابلة مع أحد موظفي المساعدات الإنسانية، 15 مارس/آذار 2022.
[74] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "الحق في المياه والصرف الصحي" [بالإنجليزية]. على الرابط: https://sr-watersanitation.ohchr.org/en/rightstowater_5.html.
[75] مقابلة مع نازحة داخليًا، 6 مايو/أيار 2022.
[76] مقابلة مع نازحة داخليًا، 11 مايو/أيار 2022.
[77] مقابلة مع نازحين داخليًا، 6 مايو/أيار 2022.

وجود أعمال صيانة دائمة، لاعتمادها على المنظمات الإنسانية التي تقدم هذه الخدمات.[78] وقال أشخاص ممن أُجريت معهم مقابلات لمنظمة العفو الدولية إنه بالنظر إلى عدم وجود ما يكفي من المراحيض، بما في ذلك المراحيض الصالحة للاستخدام، فإن الكثيرين يلجأون إلى إنشاء مراحيض بدائية، من قبيل حفر حفرة في الأرض خارج الخيمة أو داخلها، مما يجعل من السهل أيضًا استعمالها ليلًا أو خلال فصل الشتاء، وخاصة بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن. ولا تتوفر في معظم مخيمات النازحين شبكة للمجاري متصلة بالمراحيض العمومية، ولهذا تعتمد على المنظمات الإنسانية في نزح خزانات الصرف الصحي وجمع النفايات. وتتولى بعض المنظمات أعمال نزح مخلفات المراحيض البدائية أيضًا.

والتقت منظمة العفو الدولية مع رجل نزح قبل ثلاث سنوات تقريبًا من جنوب إدلب، ويعيش حاليًا في مخيم غير نظامي مُقام ذاتيًا يأوي حوالي 370 شخصًا. وقد قال للمنظمة إنه عندما انتقل إلى المخيم، كانت هناك 11 مجموعة من المراحيض، ويوجد لكل مجموعة خزانان للصرف الصحي مخصصة لاستخدام سبع أو ثماني عائلات.[79] وأضاف قائلًا: "عندما وصلنا هنا وأُنشئت مجموعات [المراحيض] كان هناك عاملان عُيّنا لصيانة المراحيض في المجموعات. وبعد ثلاثة أشهر، أُوقف العاملان عن العمل، ولا توجد مياه في المجموعات حاليًا... وهناك حوالي 9 مراحيض في المجموعات لا تعمل".

وتحدثت امرأة تعيش في مخيم آخر يأوي حوالي 80 عائلة عن تجربة مماثلة، فقالت: "لدينا مراحيض عامة، ولكنها مغلقة لأنها لا تعمل. لقد أُغلقت منذ حوالي عام نظرًا لعدم وجود صيانة. وكل خيمة لديها دورة مياه بدائية ملاصقة للخيمة. وتوجد دورة المياه الخاصة بنا بجوار مكان المطبخ. وهناك منظمة تتولى نزح المخلفات، ولكن في عدة مرات كانت المخلفات تتراكم".[80]

وفي إبريل/نيسان 2022، ذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن هناك فجوة تمويل تبلغ 12 مليون دولار في خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة، مما أدى إلى تخفيض نشاطين كانت لهما أولوية كبيرة، وتجميد سبعة أنشطة أخرى، من بينها "دعم إعادة تأهيل وتشغيل نُظم المياه، بما في ذلك توسيع الشبكات"، و"توزيع مجموعة مواد النظافة"، وإنشاء المراحيض وصيانتها ونزح مخلفاتها"، و"توفير مياه مأمونة بالشاحنات وتوزيع خزانات المياه".[81] وقال أحد موظفي المساعدات الإنسانية لمنظمة العفو الدولية: "كنَّا نقدم المياه بشكل ثابت في عامي 2020 و2021 إلى 150 مخيمًا. أما الآن فلم نعد نستطيع تقديم المياه سوى إلى 80 منها، المخيمات الأخرى لا تتلقى المياه. نحن نبذل أقصى جهدنا لكي نجد منظمة أخرى تغطي الفجوة [في التمويل]".[82]

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2002، اعتمدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة التعليق العام رقم 15، الذي نص على أن حق الإنسان في الماء "يمنح كل فرد الحق في الحصول على كمية من الماء تكون كافية ومأمونة ومقبولة ويمكن الحصول عليها ماديًا، كما تكون ميسورة التكلفة لاستخدامها في الأغراض الشخصية والمنزلية. فتوفير كمية كافية من الماء المأمون هو أمر ضروري لمنع الوفاة بسبب فقدان جسم الإنسان للسوائل، والحد من مخاطر الإصابة بأمراض منقولة بالمياه، كما إنه ضروري للاستهلاك والطهي والمتطلبات الصحية الشخصية والمنزلية".[83] ويُعد الحق في الوصول إلى مرافق الصرف الصحي، بشكل ممكن ماديًا وميسور التكلفة، أمرًا أساسيًا لضمان كرامة الإنسان وحياته الخاصة.

ويُعد الماء عنصرًا أساسيًا لإعمال عدة حقوق في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في الغذاء الكافي، والحق في الصحة، والحق في كسب الرزق من خلال العمل. ولكن، كحد أدنى ينبغي إعطاء الأولوية في إمداد المياه للاستخدامات الشخصية والمنزلية، مثل "الشرب، والإصحاح الشخصي، وغسيل الملابس، وإعداد الغذاء، والصحة الشخصية وصحة الأسرة".[84] وبالإضافة إلى ذلك، ينص التعليق العام رقم 15 على ضرورة إشراك النساء في عمليات صنع القرار المتعلقة بموارد المياه، ويدعو إلى ضمان "تخفيف العبء غير المتناسب الذي تتحمله المرأة عند جمع الماء".

---

[78] مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات، "مصفوفة الرصد المتكاملة الإضافية لمواقع النازحين داخليًا"، يناير/كانون الثاني 2022. (سبقت الإشارة إليه). على الرابط: https://bit.ly/3yoYIoE.
[79] مقابلة مع نازح داخليًا، 10 مايو/أيار 2022.
[80] مقابلة مع نازحة داخليًا، 11 مايو/أيار 2022.
[81] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "شمال غرب سوريا: تحليل فجوة التمويل (إبريل/نيسان-يونيو/حزيران 2022) (سبقت الإشارة إليه (بالإنجليزية) على الرابط: https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/stima/infographic/northwest-syria-funding-gap-analysis-april-june-2022.
[82] مقابلة مع أحد موظفي المساعدات الإنسانية، 1 إبريل/نيسان 2022.
[83] اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة، التعليق العام رقم 15: الحق في الماء (المادتان 11 و12)، 20 يناير/كانون الثاني 2003. وثيقة الأمم المتحدة رقم: E/C.12/2002/11، الفقرة 2.
[84] اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة، التعليق العام رقم 15: الحق في الماء (المادتان 11 و12) (سبقت الإشارة إليه)، الفقرة 12.

وفي عام 2014، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 157/68، الذي أكد أن حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي "مُستمد من الحق في التمتع بمستوى معيشي لائق، ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، وكذلك بالحق في الحياة وفي الكرامة الإنسانية".[85]

نحو حلول أكثر استدامة

حتى الآن، ظلت الاستجابة الإنسانية التي تُشرف عليها الأمم المتحدة تنطلق من منظور تقديم المساعدات العاجلة بدلًا من السعي إلى تدخلات أكثر استدامة من شأنها معالجة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأوسع.

وقد عبَّر أحد موظفي المساعدات الإنسانية عن ذلك بقوله: "المشكلة أننا لم نحاول مطلقًا إيجاد حلول للأسباب الأساسية لعدد من القضايا في المخيمات، مثل الصحة والحماية، وما إلى ذلك. فعلى سبيل المثال، نحن نعرف جيدًا أسباب مرض الليشمانيا (مرض طفيلي ينتقل بالماء)، ونخصص كل عام أموالًا للأدوية الخاصة به، بدلًا من العمل على ربط المخيمات بمصادر للمياه، والكف عن نقل المياه بالشاحنات، وبناء نظام لصرف المجاري. لم يعد النهج القديم للاستجابة الإنسانية في حالة الطوارئ كافيًا، فنحن في حاجة إلى دمجه مع نُهج أخرى من شأنها توفير حلول مُستدامة".

وفي مارس/آذار 2022، نشرت المجموعة العالمية المعنية بالإيواء، وهي آلية تنسيق تدعم الأشخاص المتضررين في حالات الكوارث والنزاعات المسلحة، تقريرًا بعنوان: "دليل إرشادي لظروف معيشة كريمة وأكثر أمنًا"، وخطة عمل بعنوان: "خطة عمل من أجل مأوى كريم وظروف معيشية كريمة في شمال غرب سوريا"، والهدف فيهما هو تحسين الظروف المعيشية "لكل من يعيشون في مخيمات مؤلفة من خيام في شمال غرب سوريا".[86] وتقترح خطة العمل نقل النازحين داخليًا الذين يعيشون حاليًا في خيام إلى "أماكن إيواء كريمة"، وتحسين سُبل حصولهم على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة، والكهرباء، والرعاية الصحية والتعليم، وغيرها من الخدمات الأساسية، وفي الوقت نفسه ضمان تنفيذ هذه العملية بالتشاور مع أصحاب الحقوق.[87]

وقال موظفو المساعدات الإنسانية لمنظمة العفو الدولية إن إحدى العقبات الأساسية أمام هذه الخطة تتصل بالمخاوف بشأن السكن والأراضي والملكية. فمن الضروري على المنظمات الإنسانية، قبل تطوير الظروف في المخيم، التأكد من أن المخيم مُقام على أرض لها وضعية صحيحة، أي أن يكون هناك اتفاق ينظم العلاقة بين ملاك الأرض والنازحين داخليًا أو إدارة المخيم. وبحلول يناير/كانون الثاني 2022، كان 29 بالمئة فقط من النازحين داخليًا يعيشون في مخيمات للنازحين ذات وضعية صحيحة من حيث السكن والأرض والملكية.[88] وفيما يتعلق بمخيمات النازحين الباقية، فإما أن المعلومات عنها غير متوفرة أو أنها لم تحصل على ترخيص من ملاك الأراضي، مما يعرِّض النازحين داخليًا لخطر الإخلاء أو الابتزاز.

وبالرغم من هذه التحديات، أوضح موظفو المساعدات الإنسانية لمنظمة العفو الدولية أن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات كانت بصدد وضع مجموعة من الإجراءات لمواجهة التحديات المتعلقة بالسكن والأراضي والملكية، وهي إجراءات ستتيح لهم لاحقاً، حسب قولهم، ضمان السكن الملائم وتحسين مرافق البنية الأساسية. وتشمل هذه الإجراءات إنشاء مجموعة عمل مكلفة بقضايا السكن والأراضي والملكية، ووضع دليل إرشادي لتدابير العناية الواجبة يركز على مسائل السكن والأراضي والملكية لشمال غرب سوريا، من بين مبادرات أخرى.[89]

---

[85] الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار 157/68: حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، اعتُمد في 12 فبراير/شباط 2014. وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/RES/68/157.

[86] يتولى رئاسة المنصة العامة كل من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. لمزيد من المعلومات، انظروا الموقع: https://sheltercluster.org/.

[87] المجموعة العالمية المعنية بالإيواء، "دليل إرشادي لظروف معيشة كريمة وأكثر أمنًا- شمال غرب سوريا"، 8 إبريل/نيسان 2022. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://sheltercluster.org/x-border-operation-turkey-hub/documents/dignified-and-safer-living-conditions-guidance-north-west؛ المجموعة العالمية المعنية بالإيواء، "خطة عمل من أجل مأوى كريم وظروف معيشية كريمة في شمال غرب سوريا"، 17 مارس/آذار 2022. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://sheltercluster.org/x-border-operation-turkey-hub/documents/action-plan-dignified-shelter-living-conditions-nw-syria.

[88] مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات، "مصفوفة الرصد المتكاملة لمواقع النازحين داخليًا، 11 فبراير/شباط 2022. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/stima/document/idp-sites-integrated-monitoring-matrix-isimm-january-2022.

[89] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، صحيفة حقائق عن الاستجابة الإنسانية عبر الحدود في شمال غرب سوريا، مايو/أيار 2020. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://bit.ly/3cqzyyk؛ مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات، "دعم قضايا السكن والأراضي والملكية- دعم تدخل مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات على نحو يراعي الأوضاع في المواقع غير النظامية في شمال غرب سوريا-تدابير العناية الواجبة بشأن السكن والأراضي والملكية"، 9 ديسمبر/كانون الأول 2019. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://bit.ly/3RHzoD5.

وفي مايو/أيار 2022، وفي إطار "استراتيجية التخصيص المعيارية الأولى للعام 2022"، خصص مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مبلغ 36 مليون دولار أمريكي من أجل "توفير دعم للمأوى وخدمات متكاملة تؤدي إلى ظروف معيشية كريمة وأكثر أمنًا، أو أحدهما، في 22 منطقة ذات خدمات متدنية واحتياجات كبيرة".[90] وأعطى هذا التخصيص الأولوية لقطاعين، وهما المأوى والتعليم، وغيرهما من القطاعات المرتبطة بهما، مثل المياه والصرف الصحي والنظافة، والصحة، وتنسيق المخيمات، والحماية، وغيرها من القطاعات التي من شأنها إتاحة معيشة كريمة للنازحين داخليًا في مخيمات النازحين.

إلا إن تنفيذ الخطة مرهون بقرار تجديد مهمة آلية الأمم المتحدة لإيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود، لاسيما وأن حوالي ثلث المنظمات السورية المعنية بتوفير المأوى تعتمد على دعم الأمم المتحدة، ويمثل تمويل الأمم المتحدة 50 بالمئة من إجمالي تمويل قطاع المأوى.[91] وقد قال أحد موظفي المساعدات الإنسانية: "انخفض التمويل على مدار العامين الماضيين، وتأثرت قطاعات كثيرة تأثرًا عميقًا بذلك. وإذا أردنا تحسين ظروف المعيشة في المناطق ذات الخدمات المتدنية، فإننا في حاجة إلى قرار تجديد [الآلية]".[92]

[90] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "الصندوق الإنساني السوري عبر الحدود: استراتيجية التخصيص المعيارية الأولى للعام 2022"، 29 إبريل/نيسان 2022. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/stima/document/launch-2022-first-standard-allocation.
[91] مجموعة المأوى والمواد غير الغذائية.
[92] مقابلة مع أحد موظفي المساعدات الإنسانية، 17 مايو/أيار 2022.

5. تأثير الحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية على النساء والفتيات

تحدثت منظمة العفو الدولية مع خمسة من موظفي المساعدات الإنسانية، حيث قالوا إن عوامل مثل الاكتظاظ في مخيمات النازحين، والافتقار إلى المسكن الملائم والمنشآت الصحية، والاستبعاد من عمليات اتخاذ القرار بشأن أمور مثل تخطيط المخيم، والافتقار إلى سبل لكسب الرزق، قد عرَّضت النساء والفتيات لمجموعة من الانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف على أيدي أفراد من الأسرة ومن إدارة المخيمات والمقيمين، ومن الغرباء وموظفي المساعدات الإنسانية.

ويُذكر أن 58 بالمئة ممن يعيشون في مخيمات النزوح هم أطفال، بينما تمثل النساء 22 بالمئة.[93]

وطبقًا لما ذكره صندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن جميع النساء والفتيات في سوريا يواجهن مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، ولكن هذه المخاطر تتفاقم بالنسبة لبعضهن، مثل النازحات في مخيمات، بسبب وضعهن كنازحات.[94] ومن بين أنواع العنف الناجمة: العنف الجنسي، والاغتصاب والتحرش، والعنف من شريك حميم، والإيذاء النفسي والعاطفي، والزواج المبكر والقسري، والعنف الأسري، وقتل الإناث، والاستغلال والأذى الجنسيين، والعنف القائم على النوع الاجتماعي بتيسير من التكنولوجيا، والتحرش الجنسي والاستغلال الجنسي عبر المنصات الرقمية، بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي والعاب الإنترنت وغيرها من المنصات.[95]

وفي مقابلات مع منظمة العفو الدولية، قال خمسة من موظفي المساعدات الإنسانية، يقدمون خدمات الحماية للنساء والفتيات في المخيمات، إن اكتظاظ المخيمات وترتيبات المعيشة في الخيام، والافتقار إلى الخصوصية، وعدم وجود أسوار للمخيمات، وعدم القدرة على إغلاق الخيمة بباب محكم، تُعتبر جميعها عوامل تخلق مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي بالنسبة للنساء والفتيات. ويعيش حوالي 61 بالمئة من النازحين داخليًا في مخيمات لا توجد بها لجان نسائية لكي تبلغ إدارات المخيمات بتلك المخاوف والاحتياجات.[96]

وقال أحد موظفي المساعدات الإنسانية: "كل أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تعرفها أو يمكن أن تتخيلها موجودة في شمال غرب سوريا، وخاصة في المخيمات. ومن بينها التحرش اللفظي من أفراد الأسرة الذكور، والعنف البدني على أيدي أفراد الأسرة الذكور أيضاً، والاغتصاب والاستغلال الجنسي".[97]

---

[93] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "الصندوق الإنساني السوري عبر الحدود: استراتيجية التخصيص المعيارية الأولى للعام 2022" (سبقت الإشارة إليه).

[94] صندوق الأمم المتحدة للسكان، "تقرير موجز عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في سوريا"، يناير/كانون الثاني 2022. على الرابط: https://arabstates.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/2022_gbv_advocacy_brief_-_af1.pdf

[95] صندوق الأمم المتحدة للسكان، "تقرير موجز عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في سوريا"، (سبقت الإشارة إليه).

[96] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية: الجمهورية العربية السورية"، 22 فبراير/شباط 2022، ص. 62. على الرابط: https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/hno_2022_rev-1.15_ar.pdf

[97] مقابلة مع أحد موظفي المساعدات الإنسانية، 29 مارس/آذار 2022.

وتتزايد مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي نظرًا لعدم وجود وسيلة للإغلاق في كثير من المنشآت، بما في ذلك الخيام. فقد قالت امرأة تعيش في أحد مواقع النزوح: "لا أشعر بالأمان على الإطلاق، وخاصة عندما تهب الرياح. فصوت الرياح يجعلني أشعر أن هناك شخصًا خارج الخيمة يتأهب للدخول. أعاني من ارتفاع ضغط الدم، ودائمًا ما أشعر بالتوتر والقلق من أن يدخل أي شخص الخيمة".[98] وأضافت امرأة أخرى قائلة: "الخيمة ليست مكانًا آمنًا، وخاصة للأطفال. وحتى عندما يكون زوجي معي، فذلك لن يمنع أي شخص في الخارج من الدخول. لا يوجد باب، فكل ما هناك قطعة قماش بسحّاب".[99]

وتسهم عوامل مثل بناء ومكان المراحيض العامة ومنشآت الاغتسال، والتي أُقيمت بدون التشاور مع النساء في الغالبية العظمى من المخيمات، في زيادة مخاطر التحرش الجنسي والاغتصاب والاختطاف.[100] ويرجع ذلك إلى ضعف الإضاءة، وعدم القدرة على إغلاق الأبواب، وعدم فصل المراحيض حسب النوع الاجتماعي، فضلًا عن أنها مُقامة في مناطق معزولة في بعض المخيمات، حسبما ذكر موظفو المساعدات الإنسانية. وقد ذكر كتاب "دليل لحماية المشردين داخليًا، الصادر عن الأمم المتحدة في عام 2010، أن البرنامج "المُعد جيدًا" بخصوص المياه والصرف الصحي والنظافة يمكن أن يضمن التخفيف من المخاطر الناجمة المتعلقة بالحماية، ومنها مثلًا إقامة المراحيض العامة ومنشآت الاغتسال بعيدًا عن المأوى، أو ضعف الإضاءة فيها وعدم إمكان إغلاق الأبواب من الداخل.[101]

ومن بين حوالي 1,7 مليون شخص، يعيش حوالي 1,185,100 في مخيمات للنازحين لا تتوفر فيها إضاءة على الطرق الرئيسية.[102] وأدى ذلك إلى اتباع أساليب للتكيُّف مثل استخدام مراحيض بدائية خارج الخيمة أو داخلها، مما يتسبب في مشاكل صحية متعلقة بالنظافة وغيرها من المشاكل. فقد قال أحد موظفي المساعدات الإنسانية: "النساء يذهبن إلى المراحيض العامة في مجموعات معًا أو بصحبة أحد الأقارب. وفي الليل يشعرن بالخوف من الذهاب بمفردهن، ولهذا إذا لم يكن هناك من يصحبهن، فإنهن يستخدمن مراحيض بدائية أو يتحاملن على أنفسهن وينتظرن حتى الصباح".[103]

وذكر بعض موظفي المساعدات الإنسانية الذين تحدثت معهم منظمة العفو الدولية أن العام الماضي شهد زيادة في عدد النساء اللاتي أبلغن عن تعرضهن للتحرش من موظفي المساعدات الإنسانية.[104] وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال أحد موظفي المساعدات الإنسانية: "كثير من موظفي الإغاثة يستغلون النساء مقابل الغذاء والمساعدات. وبسبب الظروف المزرية والأزمة الاقتصادية، يمكن لبعض النساء أن يفعلن أي شيء ليحصلن على القوت لهن ولأطفالهن. وكثير من الموظفين وغيرهم قد يأخذون أرقام هؤلاء النساء ويعرضون عليهن سلة غذاء إضافية مقابل مواعدتهن أو مقابلتهن وما إلى ذلك".[105]

وقال بعض موظفي المساعدات الإنسانية لمنظمة العفو الدولية إن خدمات الحماية تشمل توفير آماكن آمنة للنساء والفتيات، وتنظيم أنشطة للتوعية في المخيمات، وتوفير خط ساخن للإبلاغ عن حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتوزيع لوازم النظافة الشخصية النسائية، والدعم النفسي-الاجتماعي، ومعالجة الحالات. ولكن جميع الموظفين قالوا إنه لم يتيسر تقديم هذه الخدمات في جميع المخيمات، نظرًا لتزايد الاحتياجات وعدم كفاية التمويل.

وأفاد اثنان من موظفي المساعدات الإنسانية بتعرض النساء لانتهاكات جسيمة فيما يُسمى "مخيمات الأرامل"، حيث يوجد منها 46 مخيمًا، أُقيمت كلها منذ عام 2014، وهي مخصصة للأرامل والمطلقات والعازبات.[106] وهذه المخيمات إما أُقيمت بحيث تقتصر على الأرامل وأطفالهن، والمطلقات وأرامل المقاتلين الأجانب وأعضاء الجماعة المسلحة التي تسمي نفسها "الدولة الإسلامية"، وإما أنها أجزاء

---

[98] مقابلة مع نازحة داخليًا، 6 مايو/أيار 2022.
[99] مقابلة مع نازحة داخليًا، 11 مايو/أيار 2022.
[100] صندوق الأمم المتحدة للسكان، "تقرير موجز عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في سوريا"، 1 أكتوبر/تشرين الأول 2021. على الرابط: https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/wos_gbv_aor_2022_gbv_advocacy_brief_-_arabic_final.pdf؛ وكذلك: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية: الجمهورية العربية السورية"، (سبقت الإشارة إليه)، ص. 57.
[101] المجموعة العالمية المعنية بالإيواء، "دليل حماية المشردين داخليًا"، 31 مارس/آذار 2010. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://globalprotectioncluster.org/_assets/files/news_and_publications/IDP_Handbook_EN.pdf، ص. 256.
[102] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية: الجمهورية العربية السورية" (سبقت الإشارة إليه)، ص. 62.
[103] مقابلة مع أحد موظفي المساعدات الإنسانية، 29 مارس/آذار 2022.
[104] صندوق الأمم المتحدة للسكان، "تقرير موجز عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في سوريا" (سبقت الإشارة إليه).
[105] مقابلة مع أحد موظفي المساعدات الإنسانية، 7 إبريل/نيسان 2022.
[106] منظمة وورلد فيجن (الرؤية العالمية)، "النساء والأطفال في مخيمات الأرامل بسوريا: الأصعب للوصول إليها، والأكثر عُرضة للخطر"، 11 إبريل/نيسان 2022. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://www.wvi.org/publications/report/world-vision-european-union/women-and-children-syrias-widow-camps-hardest-reach، ص. 6.

منفصلة للعازبات وأطفالهن من مخيمات أكبر للنازحين داخليًا".[107] ولا تدخل هذه المخيمات سوى منظمات إنسانية محلية تحصل على تمويل من مؤسسات خيرية إسلامية ومن دول الخليج.[108]

وقال موظفو المساعدات الإنسانية لمنظمة العفو الدولية إن أولئك النساء وأطفالهن عُرضة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، ونادرًا ما يحصلن على خدمات بسبب المساعدات الإنسانية المحدودة، كما يخضعن لقيود على التنقل من جانب مديري المخيمات، مما يؤثر على قدرتهن على الاتصال بالعالم الخارجي والوصول إلى الخدمات. وقال أحد موظفي المساعدات الإنسانية: "الأرملة تتعرض للوصم من الغرباء. وإذا سُمح لها بمغادرة المخيم، فسوف يطلق الناس أحكامًا عليها، وينظرون إليها بازدراء لخروجها وتجولها بمفردها. ولهذا، تقبع الأرامل في المخيمات دون أن تبدو بادرة في الأفق على نهاية هذا الوضع".[109] وذكر تقرير صادر عن منظمة وورلد فيجن (الرؤية العالمية) أن "القيود على التنقل والافتقار إلى سُبل الحصول على الخدمات الأساسية وفرص كسب العيش، سواء داخل المخيمات أو خارجها، هي عوامل تزيد من اعتماد النساء على الذكور من حراس المخيمات أو مديريها، مما لا يدع أمامهن أي خيار سوى ممارسة الجنس مقابل البقاء على قيد الحياة".[110]

وتقضي المبادئ التوجيهية للتشريد الداخلي، الصادرة عن الأمم المتحدة، بضرورة إشراك النساء في تخطيط وتوزيع الإمدادات المقدمة للنازحين داخليًا.[111] كما ينص المبدأ 19 على أنه "ينبغي إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الصحية للنساء، بما في ذلك وصولهن إلى مقدمي خدمات الرعاية الصحية وحصولهن على تلك الخدمات، ومن ضمنها خدمات الرعاية الصحية الإنجابية، فضلًا عن خدمات الإرشاد المناسبة لضحايا الاعتداءات الجنسية وغيرها من الاعتداءات".[112]

[107] منظمة وورلد فيجن (الرؤية العالمية)، "النساء والأطفال في مخيمات الأرامل بسوريا" (سبقت الإشارة إليه)، ص. 6.
[108] منظمة وورلد فيجن (الرؤية العالمية)، "النساء والأطفال في مخيمات الأرامل بسوريا" (سبقت الإشارة إليه)، ص. 7.
[109] مقابلة مع أحد موظفي المساعدات الإنسانية، 7 إبريل/نيسان 2022.
[110] منظمة وورلد فيجن (الرؤية العالمية)، "النساء والأطفال في مخيمات الأرامل بسوريا" (سبقت الإشارة إليه)، ص. 9.
[111] مبادئ توجيهية بشأن التشريد الداخلي.
[112] مبادئ توجيهية بشأن التشريد الداخلي.

6. ملايين محرومون من الحق في الصحة

منذ بدء النزاع المسلح، انتهكت الحكومة السورية الحق في الصحة لملايين السكان في شمال غرب سوريا، بشنّ هجمات دون هوادة على نظام الرعاية الصحية، وعرقلة توصيل المساعدات الطبية، وعدم توفير الحق في السكن والمياه والصرف الصحي، والتي تُعد عناصر أساسية للحق في الصحة.

وأدت الهجمات الجوية والبرية، التي تشنها القوات المسلحة السورية والروسية وتستهدف المنشآت الطبية، إلى إضعاف نوعية الرعاية الصحية ومدى توفرها وسُبل الحصول عليها بشكل كبير، كما وضعت أعباءً شديدة على العاملين الطبيين ومرافق البنية الأساسية الطبية. وقد أسفرت أحدث عملية شنَّتها الحكومة السورية وحليفتها روسيا على شمال غرب سوريا، في الفترة من 30 إبريل/نيسان 2019 إلى 29 فبراير/شباط 2020، إلى تدمير 53 منشأة طبية، وأُغلق كثير منها نهائيًا منذ ذلك الحين.[113]

وفي تقرير يركز على الحق في الصحة في حالات النزاع المسلح، قال مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الصحة إنه يقع على الدول "في حالة النزاع التزامٌ باحترام الحق في الصحة وحماية هذا الحق وإعماله"، وأكد أنه "لا ينبغي أن تعوق الدول عمل المنظمات الإنسانية"، وأشار إلى إن الهجمات على العاملين الصحيين "لا تنتهك فقط الحق في الصحة للسكان المتضررين من النزاع، بمن فيهم المشاركون في النزاع، ولكنها أيضًا قد تشل نظام الرعاية الصحية ككل".[114]

وعلى مدى السنوات الثماني الماضية، كان قطاع الصحة في شمال غرب سوريا، شأنه شأنه القطاعات الأخرى، يعتمد كليًا على المساعدات الدولية، التي تموّل عددًا محدودًا من المنشآت الطبية، من بينها مستشفيات وعيادات طبية، فضلًا عن إنشاء شبكات المُسعفين. ومن بين 3,1 مليون شخص يحتاجون للرعاية الصحية في شمال غرب سوريا، قُدمت الرعاية الصحية مجانًا لحوالي 2,5 مليون شخص بموجب هذا النظام.[115]

وظلَّت المساعدات الدولية هي المصدر الوحيد لتمويل خدمات الرعاية الصحية في شمال غرب سوريا، ولكن تضاؤل المساعدات منذ عام 2021 فاقم من محدودية الرعاية الصحية، المحدودة أصلًا. كما كان من شأن بُعد مخيمات النازحين، والافتقار إلى سُبل الحصول على فرص لكسب الرزق، والأزمة الاقتصادية التي تعوق قدرة النازحين داخليًا على تحمل تكلفة المواصلات، أن تؤثّر أيضًا على قدرتهم على الوصول للرعاية الصحية وتحمل تكلفتها.

[113] منظمة منظمة العفو الدولية، "ليس هناك مكان آمن لنا" (سبقت الإشارة إليه).
[114] الجمعية العامة للأمم المتحدة، "حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه"، 9 أغسطس/آب 2013. وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/68/297.
[115] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "شمال غرب سوريا: تحليل فجوة التمويل" (سبقت الإشارة إليه)؛ منظمة الصحة العالمية، "النشرة الإخبارية للمجموعة المعنية بالصحة، تركيا، مارس/آذار 2022" (سبقت الإشارة إليه).

6.1 تأثير الحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على الصحة

في مقابلات مع منظمة العفو الدولية، وصف 10 من العاملين الطبيين، بعضهم أطباء يقدمون الخدمات الصحية مباشرة وبعضهم يعملون في منظمات تقدم هذه الخدمات، كيف تأثرت صحة من يعيشون في المخيمات تأثرًا مباشرًا بالافتقار إلى السكن الملائم والمياه والصرف الصحي. فالنازحون داخليًا يعانون من أمراض كان يمكن بسهولة تجنبها في حالة توفُّر السكن الملائم والمياه والصرف الصحي من خلال عملية إنسانية جيدة التمويل تهدف إلى معالجة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وقال جميع العاملين الصحيين الذين أُجريت معهم مقابلات إن الخيام في المخيمات تمثل خطرًا على الصحة، لأنها تسهم في نقل الأمراض المعدية. وأضافوا إن سوء نوعية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي يؤدي إلى انتشار أمراض تنتقل بالماء، بما في ذلك الإسهال والقمل والجرب والليشمانيا [وهو مرض قد يسبب قروحًا ملتهبة]. ويفتقر 60 بالمئة على الأقل من النازحين داخليًا إلى سُبل الحصول على مياه الشرب.[116] وأفادت منظمة أطباء بلا حدود بأن سوء نوعية المياه في المخيمات كثيرًا ما تؤدي إلى الإصابة بأمراض تنتقل بالماء وغيرها من المشاكل الصحية، مثل الإسهال والالتهاب الكبدي، والطفح الجلدي، والجرب، وغيرها.[117]

وقال أحد موظفي المساعدات الإنسانية: "الافتقار إلى سُبل الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة هو أكبر مشكلة، وله انعكاسات هائلة على الصحة. وإذا عُولجت هذه المشكلة، سيكون بالإمكان معالجة كثير من المشاكل الصحية أيضًا، وبذلك تخف الضغوط علينا".[118] وأضاف طبيب يُشرف على برنامج صحي في إحدى المنظمات:

> **أغلب الأمراض هي أمراض منقولة بالماء بسبب سوء معالجة مياه الصرف الصحي، حيث تُستعمل مياه ملوثة أحيانًا في الزراعة. نحن نشاهد كثيرًا من المشاكل الصحية المتعلقة بالأمعاء نتيجة المياه غير النظيفة، التي تسبب إسهالًا حادًا مع آثار جانبية كثيرة أيضًا، مثل الجفاف وغيره من المشاكل. وهي تؤثر على الجميع، ولكن بالأساس على كبار السن لأنهم عمومًا يعانون من أمراض مزمنة، وبالتالي تكون مناعتهم منخفضة جدًا. وتعتبر النساء والأطفال أكثر الفئات عُرضة، وخاصة المرضعات والحوامل، لأن مناعتهن منخفضة أيضًا، ولهذا فهن [أيضًا] عُرضة للخطر.**[119]

وقال طبيب يعمل في عيادة متنقلة تقوم بزيارات نصف شهرية إلى 14 مخيمًا:

> **خلال الشهور الثلاثة الماضية، شهدنا موجة جديدة من الجرب تنتشر في المخيمات بسبب نقص المياه وسوء أوضاع النظافة الشخصية. لم يكن بإمكاننا احتواء الأمر لأنه لا توجد أدوية كافية. وفي حالة الجرب، هناك ضرورة للاغتسال جيدًا من أجل الشفاء ووقف انتشار المرض، ولكن المشكلة أن الناس ليس لديهم ما يكفي من المياه. والمشكلة الأخرى أنه يوجد في كل خيمة عدة أفراد من الأسرة يعيشون معًا، ولهذا ينتشر الجرب، وكذلك القمل، بسرعة كبيرة، وبعد ذلك تنقل الأسرة العدوى لجيرانها وهكذا.**[120]

وفي مقابلات مع منظمة العفو الدولية، قال جميع العاملين الصحيين وموظفي المساعدات الإنسانية إن الناس يلجأون خلال فصل الشتاء إلى إشعال النار للتدفئة داخل الخيام. ونظرًا لعدم وجود تهوية، فإن ذلك يؤدي إلى حالات اختناق ومشاكل أخرى متعلقة بالجهاز التنفسي، مثل الربو وعدوى الرئة والتهاب الرئة. وبسبب الانخفاض الشديد في درجات الحرارة والرياح الشديدة، فضلًا عن الافتقار إلى الملابس الشتوية والأغطية ووسائل التدفئة المناسبة، يعاني كثير من النازحين داخليًا، وخاصة الأطفال وكبار السن، من أعراض الإنفلونزا لفترات طويلة، وهي تنتشر بين أفراد الأسرة نتيجة الاكتظاظ في الخيام

---

[116] مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات، "مصفوفة الرصد المتكاملة الإضافية لمواقع النازحين داخليًا"، يناير/كانون الثاني 2022. (سبقت الإشارة إليه).
[117] منظمة أطباء بلا حدود، "سوريا: أزمة المياه الحادة في شمال البلاد تعرض الناس إلى مخاطر صحية جسيمة"، 29 سبتمبر/أيلول 2021. على الرابط: https://bit.ly/3ofE05L.
[118] مقابلة مع أحد موظفي المساعدات الإنسانية، 11 إبريل/نيسان 2022.
[119] مقابلة مع طبيب، 28 إبريل/نيسان 2022.
[120] مقابلة مع طبيب، 11 مايو/أيار 2022.

ونقص التهوية. وفي الصيف، لا توفر الخيمة أي حماية على الإطلاق من درجات الحرارة العالية، مما يتسبب في الجفاف والحمى وآلام الجسم وفي حالات إسهال.

وقال رجل يعيش في مخيم غير نظامي مُقام ذاتيًا: "زوجتي تعاني من مشاكل في الجهاز التنفسي خلال الصيف والشتاء. ففي الصيف، لا توفر لنا الخيمة الحماية من الأتربة، مما يفاقم من الحساسية لدى زوجتي ويؤدي إلى صعوبات في التنفس. وهي دائمًا ما تشعر بألم في الصدر عندما تتنفس. وفي الشتاء، يصبح الوضع أسوأ، لأنها تستنشق كل الدخان الناجم عن حرق الخشب والبلاستيك، ولكن هذه هي الوسيلة الوحيدة أمامنا للتدفئة".[121]

وفي مقابلات مع منظمة العفو الدولية، قال موظفو المساعدات الإنسانية الذين يعملون في منظمات تقدم الخدمات الصحية إنهم زوّدوا النازحين داخليًا بمجموعة مواد للنظافة الشخصية، بما في ذلك الصابون والكمامات، كما نظّموا دورات للتوعية بشأن الإجراءات الوقائية والنظافة الشخصية. ولكن جميع موظفي المساعدات الإنسانية قالوا إن الاكتظاظ في الخيام يسهم في انتشار الأمراض؛ وإنه من الصعب على النازحين داخليًا غسل أيديهم بسبب محدودية الحصول على المياه؛ كما إن انخفاض معدلات الفحوص والاختبارات يحول دون قيام العاملين الصحيين بتحديد الحالات وتتبعها؛ وإنه ليس بمقدور النازحين داخليًا من الناحية الفعلية الالتزام بالمبادئ التوجيهية للسلامة العامة نظرًا لظروف معيشتهم.

وقال أحد موظفي المساعدات الإنسانية: "كنَّا نوعي الناس بضرورة غسل الأيدي لوقف انتشار كوفيد-19، بينما كان الناس يقولون لنا إنهم ليست لديهم مياه كافية".[122] وأضاف طبيب يعمل في منظمة تقدم الخدمات الصحية قائلًا:

> **الاكتظاظ في المخيمات يجعل من المستحيل على النازحين داخليًا الحفاظ على التباعد الاجتماعي، وخاصة في حالة التجمع عند المراحيض العامة وخزانات المياه. كما إن ارتداء الكمامة ليس أمرًا مقبولًا من الناس. وبسبب مشاكل المعيشة، وخاصة بالنسبة لمن يعيشون في مخيمات، لم يتعامل أحد مع [فيروس] كوفيد-19 على محمل الجد، ولم يعتبروه أولوية. فبالنسبة لهم، كان الحصول على الغذاء والصحة وسُبل كسب الرزق هو الأمر الأكثر أهمية. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن تُوزع كميات كافية من الصابون والمياه والمطهرات، وهذه كلها عوامل ساعدت على تفشي كوفيد-19.**[123]

كما تعاني النساء والفتيات النازحات من شح المياه وعدم توفر منتجات النظافة الشخصية المتعلقة بالحيض، مما يؤثّر تأثيرًا كبيرًا على صحتهن الجنسية والإنجابية. وقال أحد موظفي المساعدات الإنسانية: السبيل الوحيد أمام النساء والفتيات للحصول على الفوط الصحية ولوازم النظافة الشخصية هو من خلال المنظمات الإنسانية. لا توجد أسواق بالقرب من مخيمات كثيرة، وعلى أي حال فهن لا يملكن نقودًا لشراء تلك المنتجات... ولكن المشكلة أن المنظمات ليست لديها كميات كافية لتوزيعها".[124] وقال موظف آخر من موظفي المساعدات الإنسانية إن النساء والفتيات يلجأن إلى أساليب من قبيل استخدام قطع قماش قديمة أو متسخة أو غير ذلك من المواد غير الصحية، فليس هناك خيار آخر أمامهن".[125]

وتُعرِّف منظمة الصحة العالمية الحق في الصحة بأنه "حالة من اكتمال السلامة بدنيًا وعقليًا واجتماعيًا، لا مجرد انعدام المرض أو العجز".[126] وتضيف اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التابعة للأمم المتحدة، في تعليقها العام رقم 14، بأن الحق في الصحة يشمل "المقومات الأساسية للصحة، مثل الغذاء والتغذية، والمسكن، والحصول على مياه الشرب المأمونة والإصحاح الوافي، والعمل في ظروف آمنة وصحية، وبيئة صحية".[127]

---

[121] مقابلة مع نازح داخليًا، 6 مايو/أيار 2022.
[122] مقابلة مع أحد موظفي المساعدات الإنسانية، 1 إبريل/نيسان 2022.
[123] مقابلة مع طبيب، 11 إبريل/نيسان 2022.
[124] مقابلة مع أحد موظفي المساعدات الإنسانية، 29 مارس/آذار 2022.
[125] مقابلة مع أحد موظفي المساعدات الإنسانية، 29 مارس/آذار 2022.
[126] منظمة الصحة العالمية، دستور منظمة الصحة العالمية. على الرابط: https://www.who.int/ar/about/governance/constitution.
[127] اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 14: الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه (المادة 12)، 11 أغسطس/آب 2000. وثيقة الأمم المتحدة رقم E/C.12/2000/4، الفقرة 4.

6.2 سُبل الحصول على الرعاية الصحية

أوضح جميع الذين أُجريت معهم مقابلات لمنظمة العفو الدولية أن عدم توفر خدمات الرعاية الصحية والأدوية إلا بشكل محدود، بين نهاية عام 2021 وعام 2022، قد عرَّض حياة الناس للخطر. ففي مارس/آذار 2022، بلغ عدد المنشآت الصحية العاملة 442 منشأة، بينما كانت هناك 166 منشأة غير عاملة.[128] وفي عام 2022، أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أنه لم يُدبر سوى 33 بالمئة من الأموال اللازمة لقطاع الصحة في سوريا، مما يعني أنه بنهاية يونيو/حزيران 2022، لن يكون بمقدور 900 ألف شخص الاستفادة من الخدمات الصحية، من بين 2,5 مليون شخص يتلقون الرعاية الصحية المجانية.[129]

وأدى انخفاض التمويل في عام 2021 إلى نقص في العاملين وفي الأدوية والمعدات، وإلى تقليل قدرات التشغيل، كما دفع المنشآت الصحية إلى تقليص أنشطتها وخدماتها الحيوية.[130] وذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن فجوة التمويل أدت إلى إيقاف أنشطة تشمل توفير خدمات إنقاذ الأرواح وخدمات الرعاية الصحية الثانوية، وخدمات الدعم المتعلقة بفيروس كوفيد-19، وخدمات تحسين الصحة النفسية والدعم النفسي، وإدارة حالات الصدمات وحالات الطوارئ.[131]

وأشارت المجموعة المعنية بالصحة إلى فجوات إضافية في الخدمات الأساسية، مثل "الصحة الجنسية والإنجابية، والولادة الآمنة وصحة الطفل؛ والتطعيم الاعتيادي والموسع؛ والعناية للأمراض المعدية وغير المعدية؛ والصحة النفسية والدعم النفسي-الاجتماعي (بما في ذلك للعاملين الصحيين)؛ وخدمات الطوارئ، بما في ذلك حالات الصدمة وخدمات الإحالة؛ وإعادة التأهيل البدني".[132] وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت منظمة أطباء بلا حدود أن بعض النساء في المخيمات التي تعمل فيها المنظمة قد عانين من نقص خدمات الأمومة ورعاية الأطفال.[133] وأضافت المنظمة قائلة إن هناك حاجة ماسة لأموال من أجل خدمة الرعاية لإنقاذ الأرواح، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

وذكرت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان أن انتشار وباء فيروس كوفيد-19 في شمال سوريا دفع الجهات المانحة إلى تخصيص موارد وأموال إضافية لبرامج التصدي لكوفيد-19، و"جاء ذلك على حساب الخدمات الصحية الأخرى".[134] وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال موظف للمساعدات الإنسانية يعمل في منظمة تدعم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية إن "عدد المستشفيات العاملة محدود أصلًا، والاحتياجات كثيرة جدًا. وجاء وباء فيروس كوفيد وفاقم مشاكل الوصول للمستشفيات أمام الناس، وخاصة الحوامل، لأن المستشفيات اضطُرت لتركيز طاقاتها المحدودة على خدمات مواجهة كوفيد، وكل شئ عدا ذلك لم تكن له الأولوية".[135] وقال طبيب يشرف على شبكة مُسعفين في شمال غرب سوريا إنهم لا يملكون سوى خمس سيارات إسعاف مُجهزة لنقل حديثي الولادة الذين يعانون من حالات حرجة، في حين أنهم يحتاجون إلى 10 سيارات على الأقل. وأضاف قائلًا: كان المفترض أن تتولى إحدى المنظمات تجهيز 10 سيارات إسعاف، ولكن الأموال حُولت لمواجهة كوفيد-19، ومن ثم قُدمت خمس سيارات فقط، في منطقة يبلغ معدل وفاة المواليد فيها 30 بالمئة".[136]

وفي مقابلات مع منظمة العفو الدولية، قال عاملون صحيون وموظفون للمساعدات الإنسانية إن انخفاض المساعدات الدولية على مدى العامين الماضيين أثَّر تأثيرًا جوهريًا على سُبل الحصول على العلاج المجاني. وقالوا جميعًا إن الأدوية المتاحة المُستخدمة لعلاج أمراض مزمنة، مثل السكري وارتفاع ضغط الدم والربو وأمراض الكلى كانت شحيحة جدًا، وإن الكميات التي توفرها منظمات صحية لا تغطي إلا جزءًا ضئيلًا من الاحتياجات.

ووصف طبيب يعمل في منظمة تقدم الخدمات الصحية الوضع الذي يواجهونه، مؤكدًا ما ذكرته منظمات أخرى، فقال:

---

[128] منظمة الصحة العالمية، "النشرة الإخبارية للمجموعة المعنية بالصحة، تركيا، مارس/آذار 2022"، 12 مايو/أيار 2022. (سبقت الإشارة إليه).
[129] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "شمال غرب سوريا: تحليل فجوة التمويل" (سبقت الإشارة إليه)، ص. 8.
[130] منظمة العفو الدولية، "سوريا: خفض المساعدات الدولية يخلق "أزمة صحية" حادة في شمال غرب سوريا"، 5 مايو/أيار 2022. على الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/05/cuts-in-international-aid-create-severe-health-crisis-in-north-west-syria/.
[131] منظمة الصحة العالمية، "النشرة الإخبارية للمجموعة المعنية بالصحة، تركيا، مارس/آذار 2022" (سبقت الإشارة إليه).
[132] منظمة الصحة العالمية، "النشرة الإخبارية للمجموعة المعنية بالصحة، تركيا، مارس/آذار 2022" (سبقت الإشارة إليه).
[133] منظمة أطباء بلا حدود، "الاستجابة الإنسانية قاصرة عن معالجة الاحتياجات الصحية للنساء في شمال غرب سوريا، 30 مارس/آذار 2022. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://www.doctorswithoutborders.org/latest/humanitarian-response-falls-short-addressing-womens-health-needs-northwestern-syria.
[134] أطباء من أجل حقوق الإنسان، "التدمير، والتعطيل والتقاعس: مقومات أزمة صحية في شمال سوريا"، 15 ديسمبر/كانون الأول 2021. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://phr.org/our-work/resources/syria-health-disparities/.
[135] مقابلة مع أحد موظفي المساعدات الإنسانية، 29 مارس/آذار 2022.
[136] مقابلة مع طبيب، 12 إبريل/نيسان 2022.

نحن نقدم الدواء للناس مجانًا، ولكن ما لدينا لا يكاد يغطي سوى 40 بالمئة من الاحتياجات [في جميع أنحاء شمال غرب سوريا]... التمويل ينخفض بشكل مستمر، ولهذا تُخصص الموارد المحدودة لدينا للرواتب والخدمات الصحية. وللأسف، يُضطر النازحون داخليًا إلى شراء الأدوية التي ليست لدينا، أو التي لا تتوفر لدينا كميات كافية منها". فعلى سبيل المثال، نحن ندير مستشفى متخصصة ونجري جراحات بالمجان، ولكن ليست لدينا الأدوية اللازمة سواء قبل الجراحة أو بعدها، لأن التمويل لا يغطي سوى الرواتب والمعدات والمواد الجراحية. ولا توجد أموال مخصصة للأدوية.[137]

وتحدثت منظمة العفو الدولية مع طبيبين يقدمان الرعاية الطبية الأولية في عيادات متنقلة تزور المخيمات كل أسبوعين، حيث قالا إن الأدوية تمثل العدد الأكبر من طلبات النازحين داخليًا. وقال أحدهما: "لم يؤثر خفض التمويل على وصولنا [للمخيمات]، ولكن أصبح لدينا كميات أقل من الأدوية للتوزيع. هناك كثير من أدوية الأمراض المزمنة التي يطلبها الناس، ولكنها ليست متوفرة لدينا. ومن يعانون من أمراض مزمنة، ويحتاجون إلى أدوية كل شهر، يتكبَّدون المشاق للعثور عليها، ولا يستطيعون أن يتحملوا تكلفة شرائها إذا وجدوها."[138] وأضاف الطبيب الآخر قائلًا: "فيما يتعلق بالأدوية، تكمن المشكلة في عدم توفُّر كميات كافية لدينا. الاحتياجات كثيرة جدًا، والتمويل لا يكفي لتلبية كل الاحتياجات. نحن نقدم الأدوية للأمراض المزمنة ولكن لمدة أسبوعين فقط، بينما يحتاج الشخص للدواء كل شهر طوال حياته. ونحن لا نستطيع أن نقدم الأدوية بصفة مستمرة للنازحين داخليًا، لأننا نزور مخيمات كثيرة، والاحتياجات كبيرة".[139]

وقالت نازحة، تعاني من فتق قَطَني يسبب آلامًا مزمنة وتحتاج إلى تناول علاج يومي بقية عمرها:

هناك دواء يحسن الحالة والألم، ولكني لم أعد أتحمل تكلفته بعد أن نزحنا. وهناك عيادة متنقلة تزور المخيم مرتين شهريًا، ولكن ليس لديهم الدواء الذي أحتاجه. وكل ما أستطيع أن أفعله هو أن أستلقي على ظهري لفترة طويلة دون حراك كلما اشتد الألم. هذه هي الطريقة الوحيدة لتخفيف الألم حتى يمكنني أن أنهض مرة أخرى وأعتني بأطفالي.[140]

وقالت نازحة أخرى، تعاني منذ سنوات من أحد أمراض القلب والأوعية الدموية، إنها تحتاج إلى تناول دواء طوال عمرها، ولكن الدواء الذي تحتاجه لا يتوفر مطلقًا لدى العيادات المتنقلة.[141] وأضافت قائلة إن عيادة متنقلة في بلدة مجاورة أعطتها دواءً عامًا بالمجان، ولكنها تقسِّم الجرعة حتى لا تنفد الكمية التي لديها.

ولا يوجد عاملون صحيون مقيمون في 75 بالمئة على الأقل من المخيمات، ومن ثم يعتمد الناس على العيادات المتنقلة التي تزور مخيماتهم بصفة دورية.[142] وفي مارس/آذار 2022، كانت هناك 77 عيادة متنقلة مُموَّلة من منظمات إنسانية تقدم الرعاية الصحية الأولية والأدوية الأساسية لبعض مخيمات النازحين،[143] حيث تقوم بزيارات نصف شهرية للمخيمات، وتُحيل المرضى المحتاجين لرعاية صحية إضافية من المستويين الثاني والثالث إلى منشآت طبية في مناطق حضرية تبعد كثيرًا عن المخيمات، لأن تلك العيادات المتنقلة لا تقدم سوى الرعاية الصحية الأولية.

---

[137] مقابلة مع طبيب، 1 إبريل/نيسان 2022.

[138] مقابلة مع طبيب، 11 إبريل/نيسان 2022.

[139] مقابلة مع طبيب، 11 إبريل/نيسان 2022.

[140] مقابلة مع نازحية داخليًا، 6 مايو/أيار 2022.

[141] مقابلة مع نازحة داخليًا، 6 مايو/أيار 2022.

[142] مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات، "مصفوفة الرصد المتكاملة الإضافية لمواقع النازحين داخليًا"، يناير/كانون الثاني 2022. (سبقت الإشارة إليه).

[143] منظمة الصحة العالمية، "النشرة الإخبارية للمجموعة المعنية بالصحة، تركيا، مارس/آذار 2022" (سبقت الإشارة إليه).

وقال طبيب يعمل مع منظمة تقدم الخدمات الصحية: "عياداتنا المتنقلة تزور 16 مخيمًا شهريًا. كان الناس سعداء بوجود هذه الخدمة، رغم أن زياراتنا كل أسبوعين فقط. ومؤخرًا اضطُررنا إلى إلغاء الزيارات لحوالي ثلاثة مخيمات، لأن المشروع انتهى منذ ثلاثة أشهر ولم يُجدد بسبب خفض التمويل. ولم تقم أي منظمة أخرى بتغطية المخيمات التي توقفت فيها الخدمة".[144] وقال نصف النازحين داخليًا الذين أُجريت معهم مقابلات إنه لا توجد عيادات متنقلة تزور مخيماتهم، وإن الوسيلة الوحيدة للحصول على الرعاية الصحية الأولية هي الذهاب إلى عيادة طبية قريبة، على مسافة لا تقل عن كيلومترين أو ثلاثة كيلومترات.

وذكر جميع الذين أُجريت معهم مقابلات إن تكاليف المواصلات [يبلغ سعر لتر وقود الديزل حوالي 970,. دولار أمريكي[145]] هي العقبة الأساسية في الوصول إلى منشآت الرعاية الصحية، وخاصة إذا لزم التوجه للمنشأة عدة مرات. وقال موظفو المساعدات الإنسانية لمنظمة العفو الدولية إن المخاطر الأمنية تشكل عقبة إضافية للنساء عندما يسافرن بمفردهن عبر نقاط التفتيش التي تسيطر عليها جماعات المعارضة المسلحة. وتقع غالبية المخيمات غير النظامية المُقامة ذاتيًا في أماكن نائية ومتدنية الخدمات، ومن ثم يلزم السفر إلى مناطق حضرية حيث توجد منشآت صحية.

وقال طبيب يعمل في عيادة متنقلة: "نحن نقدم الرعاية الصحية الأولية، ثم نُحيل الأشخاص إلى مستشفيات أو عيادات طبية إذا كانوا في حاجة لخدمات إضافية. ومعظم الأشخاص الذين نحيلهم للمستشفيات لا يذهبون في نهاية المطاف بسبب المواصلات. فالناس يحتاجون إلى استئجار سيارة أو طلب سيارة، وهو أمر باهظ التكلفة. وتقع معظم المستشفيات على بعد ثلاثة إلى خمسة كيلومترات تقريبًا".[146] وأضاف موظف للمساعدات الإنسانية قائلًا:

> **معظم المخيمات تقع في أماكن بعيدة جدًا عن مركز المدينة، ولهذا لا تتوفر [للنازحين في المخيمات] خدمات مثل الرعاية الصحية لأن المستشفيات توجد في مركز المدينة. ولا تتوفر لهم أيضًا مواصلات عامة، ووسائل المواصلات الخاصة باهظة التكلفة. كما توجد مخاطر أمنية في عبور عدة نقاط تفتيش. والمشكلة أن الناس قد يحتاجون الذهاب أكثر من مرة، مما يعني ضعف أو ثلاثة أضعاف التكلفة. ولهذا، يفضل الكثيرون، وخاصة النساء، عدم الذهاب للمستشفى أو العيادة الطبية. هذه بعض العوامل الكثيرة التي تؤثر على سُبل حصولهم على الخدمات الصحية.**[147]

وقال مدير مخيم، وهو أيضًا من النازحين داخليًا ومقيم في المخيم، إن العيادات المتنقلة توفر خدمات أساسية، ولكن المشكلة أنه يلزم إحالة كثير من الناس للمستشفى، التي تقع عموماً بعيدًا عن المخيم، ولهذا يختار الناس عدم الذهاب بسبب تكلفة المواصلات. وأضاف قائلًا: "نحاول أن نعمل معًا لإيجاد حل، كأن يقوم أي شخص لديه دراجة بخارية أو سيارة بتقديم هذه الخدمة، ولكن المشكلة أننا جميعًا في وضع [مالي] سيء، والوقود باهظ الثمن".[148]

وذكرت امرأة، عاني أحفادها من المرض طيلة الشتاء بسبب الطقس البارد، إن عائلتها حاولت أن تتجنب الذهاب بالأطفال لأحد الأطباء لأنهم لا يستطيعون تحمل تكاليف المواصلات. وكانت هي في حاجة لأدوية عاجلة، فذهبت لعيادة طبية لتسجيل اسمها، ولكنهم أخبروها أن عليها العودة في اليوم التالي لاستلام الأدوية. وأضافت المرأة قائلة: "كيف يجعلونني أنتظر لليوم التالي بعد أن دفعت تكاليف المواصلات؟ هم لا يدركون ماذا يعني أن نعيش في مخيمات دون سُبل للوصول إلى طريق رئيسي، ناهيك عن المواصلات العامة. اضطُررت لدفع تكاليف المواصلات مرة أخرى في اليوم التالي".[149] وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قالت امرأة تعيش في مخيم غير نظامي مُقام ذاتيًا لحوالي ثلاث سنوات، وكانت في حاجة

---

[144] مقابلة مع طبيب، 31 إبريل/نيسان 2022.

[145] المونيتور، "جماعة جهادية ترفع الأسعار في إدلب السورية مع احتدام الحرب في أوكرانيا"، 18 مارس/آذار 2022. [بالإنجليزية]. على الرابط: https://www.al-monitor.com/originals/2022/03/jihadi-group-raises-prices-syrias-idlib-war-rages-ukraine.

[146] مقابلة مع طبيب، 11 مايو/أيار 2022.

[147] مقابلة مع أحد موظفي المساعدات الإنسانية، 29 مارس/آذار 2022.

[148] مقابلة مع نازح داخليًا، 6 مايو/أيار 2022.

[149] مقابلة مع نازحة داخليًا، 6 مايو/أيار 2022.

ماسة لإجراء جراحة لاستئصال الزائدة الدودية، إن مجرد التفكير في الاضطرار إلى السفر لمركز المدينة لمقابلة الطبيب ثم العودة لزيارات المتابعة قد منعها من إجراء الجراحة.[150] وأضافت إنها لم تكن تملك المال اللازم لدفع تكاليف المواصلات وفضلت الاعتماد على المسكِّنات التي تقدمها العيادات المتنقلة.

وقد أقر العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحق كل إنسان في "التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه".[151] وأبرز جوانب الحق في الصحة ذات الصلة بسياق النازحين داخليًا في شمال غرب سوريا هي:[152]

"*التوافر*: يجب أن توفر الدولة الطرف [في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية] القدر الكافي من المرافق العاملة المعنية بالصحة العامة والرعاية الصحية، وكذلك من السلع والخدمات والبرامج". ويشمل ذلك توفير مياه الشرب المأمونة، ومرافق الصرف الصحي الكافية، والموظفين الطبيين والمهنيين المدربين، والعقاقير الأساسية".

"*إمكانية الوصول*: ينبغي أن يتمتع الجميع، بدون تمييز، بإمكانية الوصول إلى المرافق والسلع والخدمات المرتبطة بالصحة داخل نطاق الولاية القضائية للدولة الطرف. وهناك أربعة عناصر أساسية لإمكانية الوصول للصحة وهي: "عدم التمييز، وإمكانية الوصول المادي، والإمكانية الاقتصادية للحصول عليها (القدرة على تحمل نفقاتها)، وإمكانية الوصول إلى المعلومات".

[150] مقابلة مع نازحة داخليًا، 11 مايو/أيار 2022.

[151] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 12.

[152] اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 14: الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه (المادة 12) (سبقت الإشارة إليه)، الفقرة 12.

7. نتائج وتوصيات

بالرغم من مرور 11 عامًا على اندلاع الأزمة، لا تزال منطقة شمال غرب سوريا تأوي أكبر عدد من النازحين داخليًا في البلاد، ممن فروا من الضربات الجوية والهجمات البرية التي شنتها الحكومة السورية ونزحوا بحثًا عن الأمن والأمان. وعلى مدى ثماني سنوات على الأقل، منعت الحكومة السورية وأعاقت حصول ملايين السكان والنازحين داخليًا على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. وتعتمد جماعات المعارضة المسلحة على المنظمات الإنسانية في تقديم الخدمات، نظرًا لافتقار هذه الجماعات إلى الموارد المالية اللازمة. ونتيجة لذلك، أصبح ما يزيد عن مليون من النازحين داخليًا يعيشون في بؤس وفي حالة من عدم اليقين داخل مخيمات أُعدت كاستجابة عاجلة للأزمة، دون أن تظهر لهم أي بوادر وشيكة على عودتهم قريباً، ودون أن تُطرح أي حلول مُستدامة.

وقد كانت الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية غير قادرة على تزويد النازحين داخليًا بسُبل كافية للحصول على الخدمات الأساسية، نظرًا لعدم كفاية التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، مع استطالة أمد الأزمة أكثر فأكثر، أصبح التدخل الإنساني في كثير من الأحيان يركز بشكل أكبر على المساعدات اللازمة لإنقاذ الحياة، بينما قلَّ التركيز على نهج مستدام لحقوق الإنسان كان من شأنه معالجة العوامل الأساسية التي تسهم في الظروف المزرية في المخيمات والسعي لإمداد النازحين داخليًا بسُبل للحصول على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية الأساسية.

وعلى مدى سنوات، يعيش النازحون من النساء والأطفال والرجال في مخيمات النازحين في ظروف تمثِّل من الناحية الفعلية انتهاكًا لحقهم في العيش بكرامة وأمان. فأغلب النازحين في المخيمات يعيشون في خيمة مؤلفة من غرفة واحدة منذ ثلاث سنوات على الأقل، بل ويعيش بعضهم على هذا النحو منذ ما يصل إلى ثماني سنوات، دون أي شعور بالخصوصية أو الأمن. وبالإضافة إلى العيش في أماكن إيواء غير ملائمة، لا تتوفر للنازحين داخليًا سُبل للحصول على كميات كافية من المياه، بما في ذلك مياه الشرب، فضلًا عن افتقارهم لخدمات الصرف الصحي والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات. وقد أثرت هذه الظروف المعيشية تأثيراً شديداً على صحة النازحين، وتفاقم التأثير لعدم توفر خدمات الرعاية الصحية وتعذُّر الوصول إليها بسبب عدم كفاية المساعدات الدولية وتكاليف المواصلات الباهظة. وكان من شأن الاكتظاظ في المخيمات والافتقار إلى الأمن والخصوصية أن يعرّض النساء والفتيات لمخاطر العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، وهو الأمر الذي تضاعف نظراً لمحدودية سُبل الحصول على خدمات الحماية.

وتعتمد تجمّعات النازحين في المخيمات على المساعدات الإنسانية، المقدمة من الأمم المتحدة وشركائها المنفِّذين، في الحصول على المأوى والمياه وخدمات الصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات الأساسية. وتُقدم هذه المساعدات من خلال آلية الأمم المتحدة لإيصال المساعدات عبر الحدود، وهي بمثابة شريان حياة للنازحين داخليًا. ومن ثم، فإن منظمة العفو الدولية تحثُّ بقوة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على ضمان تجديد تفويض آلية الأمم المتحدة لإيصال المساعدات عبر الحدود.

توصيات موجَّهة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

تدعو منظمة العفو الدولية كلاً من الدول دائمة العضوية والدول غير دائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى تنفيذ الخطوات التالية:

- ضمان تجديد تفويض آلية الأمم المتحدة لإيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى شمال غرب سوريا، لمدة 12 شهراً على الأقل، بما يتيح للهيئات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة ولشركائها المنفذِّين إيصال المواد الغذائية والأدوية والإمدادات الطبية وغيرها من المساعدات الأساسية إلى المدنيين المحتاجين، بما في ذلك من يقيمون في مناطق خاضعة لسيطرة جماعات المعارضة المسلحة؛

توصيات موجَّهة إلى الدول المانحة والمنظمات الإنسانية

تدعو منظمة العفو الدولية المنظمات الإنسانية والدول المانحة التي تموِّل جهود الإغاثة الإنسانية في شمال غرب سوريا، بما في ذلك الولايات المتحدة وبريطانيا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، باعتبارها أكبر الجهات المانحة للعملية الإنسانية، إلى تنفيذ الخطوات التالية:

- إبداء تأييد قوي لاستمرار عمل آلية الأمم المتحدة لإيصال المساعدات عبر الحدود في شمال غرب سوريا لمدة 12 شهراً على الأقل، وزيادة المساعدات المالية المقدمة للبرامج الإنسانية، بما في ذلك برامج التعافي المبكر، في شمال غرب سوريا للمساعدة في الاستجابة للاحتياجات المتزايدة للنازحين وللتجمعات السكانية الأوسع، وذلك وفقاً للأولويات التي تحددها الجهات الإنسانية الفاعلة، بما في ذلك دعم سُبل الحصول على المأوى والمياه وخدمات الصرف الصحي والتعليم وخدمات الحماية والصحة، ولاسيما الصحة العقلية والدعم النفسي؛
- ضمان إدراج المخيمات التي تقتصر على النساء الأرامل والمطلقات والعازبات وأطفالهن في البرامج الإنسانية؛
- العمل بشكل وثيق مع الشركاء المنفذين العاملين في المجال الإنساني بما يتيح لهم توفير المأوى الملائم الذي يكفل الكرامة والحماية للنازحين داخليًا في المخيمات، وخاصة من يعيشون في خيام؛
ويجب أن يُراعى في المأوى الملائم أن يكون مقاوماً للنيران؛ وأن يتحمل ظروف الطقس القاسية؛ وأن يحتوي على أبواب ونوافذ يمكن غلقها بقفل؛ وأن تتوفر فيه التهوية والإضاءة الطبيعية والاصطناعية ومرافق الصرف الصحي والاستحمام والطهي؛ كما يجب ألا تقل مساحة الأرضية الداخلية عن 3,5 متر مربع، وألا تقل عن 5,5 متر مربع في حالة احتواء المبني على مرافق الصرف الصحي والاستحمام والطهي؛
- ضمان أن يتم تحديد أنسب مواصفات للمأوى الملائم بالتشاور الحقيقي مع تجمعات النازحين وبمشاركة فعَّالة منهم، بما في ذلك الفئات المهمَّشة وسط هذه التجمعات مثل كبار السن والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، بما يكفل أن يلبي المأوى احتياجاتهم وبما يضمن تحسين سُبل كسب الرزق، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، استخدام الموارد المحلية في بناء أماكن إيواء كريمة؛
- السعي، بالتنسيق مع الشركاء المنفذين، لمعالجة الاحتياجات الشاملة لتجمعات النازحين في المخيمات، من خلال اتباع نهج متكامل متعدد القطاعات يستند إلى حقوق الإنسان بهدف توفير الخدمات من قبيل المياه والصرف الصحي والخدمات الصحية والتعليم، فضلًا عن الحيز الآمن للنساء والأطفال. وينبغي إدماج هذه الخدمات في عملية التخطيط المتعلّقة بمواقع المخيمات، وتطويرها من خلال مشاركة نشطة لأفراد تجمعات النازحين، ولاسيما النساء والفتيات؛
- دعم إنشاء مرافق صحية، بما في ذلك المرافق التي تقدم خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، في المناطق التي يمكن للنازحين داخليًا الوصول إليها، من حيث المسافة والتكلفة؛ وتسهيل حصولهم على الأدوية الأساسية، وزيادة التمويل بما يكفل تقديم مستوى ميسور ومقبول وجيد من خدمات الرعاية الصحية وخدمات الدعم النفسي للنساء والفتيات اللاتي ضحايا العنف الجنسي؛
- العمل بشكل وثيق مع الشركاء المنفّذين العاملين في المجال الإنساني لضمان أن يكون ضمن موظفيها العاملين في جميع القطاعات مستشارون مختصون بقضايا النوع الاجتماعي يمكنهم

مراقبة وضع النساء والفتيات، ومساعدة النساء في المخيمات على اختيار ممثلات لهن وكذلك دعمهن في المطالبة بخدمات تحسّن مستوى الأمان لهن؛
- العمل بشكل وثيق مع الشركاء المنفّذين العاملين في المجال الإنساني لتحديد ومعالجة بواعث القلق المتعلقة بحقوق السكن والأراضي والممتلكات، لضمان حماية تجمعات النازحين في المخيمات من عمليات الإخلاء؛
- الإقرار بتعقيدات العمل في شمال غرب سوريا في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة، التي يصنّفها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة باعتبارها "إرهابية"، والإقرار باحتمال استمرار المحاولات لتنظيم وضع الجهات الإنسانية الفاعلة؛ والقبول بأن المسؤولية عن تخفيف خطر تحويل المعونات بعيدًا عن مقاصدها يجب أن تكون مسؤولية مشتركة مع الهيئات الإنسانية الفاعلة المنفِّذة لعمليات المساعدات والالتزام بذلك بدلًا من إلقاء العبء كله على عاتق تلك الهيئات؛
- تسهيل قدرة الشركاء المنفذين على مواصلة تعزيز إجراءاتها لضمان الحرص الواجب وتخفيف المخاطر فيما يتعلق بتحويل المعونات بعيدًا عن مقاصدها، بما في ذلك من خلال دعم المنظمات المحلية في بناء قدراتها.

توصيات موجَّهة إلى الأمم المتحدة

تدعو منظمة العفو الدولية وكالات الأمم المتحدة وشركائها المنفِّذين والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية إلى تنفيذ الخطوات التالية:

- إعطاء الأولوية لنقل النازحين داخليًا، ممن يعيشون في مأوى غير ملائم، وخاصة في خيام، إلى أنواع من المآوي توفر ظروفًا معيشية كريمة، من قبيل توفير حيز داخلي كافٍ لكل شخص، وكذلك أماكن للطهي، ومرافق للاستحمام والصرف الصحي، وأبواب ونوافذ يمكن غلقها بقفل من الداخل؛
- تعزيز خطة متكاملة متعددة القطاعات للتصدي للأزمة، تهدف إلى إجراء تحسين شامل لجميع الظروف، وليس المأوى فحسب، وذلك بتوصيل شبكات المياه والصرف الصحي والمجاري بأماكن الإيواء، وضمان إمكانية الحصول على الرعاية الطبية والتعليم، وضمان توفر أحياز آمنة للنساء والأطفال، فضلًا عن توفر برامج التعافي المبكر وسُبل كسب الرزق؛
- العمل مع أفراد من تجمعات النازحين الذين يعيشون في المخيمات، بما في ذلك من هم مهمّشون وسط هذه التجمعات مثل كبار السن والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل فهم احتياجاتهم بشكل أفضل وضمان وضع خطة التصدي للأزمة بالتنسيق مع سكان المخيم؛
- ضمان أن تشمل مجموعة تنسيق المخيم وإدارة المخيم تشكيل لجان نسائية باعتبار ذلك جزءًا من المبادئ التوجيهية لإنشاء المخيم؛
- المطالبة بوصول المساعدات الإنسانية إلى المخيمات التي تقتصر على النساء الأرامل والمطلقات والعازبات، وضمان أن يتلقين مساعدات إنسانية متعددة القطاعات، بما في ذلك سُبل الحصول على خدمات الحماية؛
- التصريح بإشراك النساء والفتيات في إعداد وتنفيذ جميع الاستراتيجيات، بما في ذلك تلك المتعلقة بتحسين المأوى والبنية الأساسية للمخيم وتخطيطه، لضمان عدم تعرضهن للعنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي واحترام حقهن في الخصوصية والكرامة؛
- ضمان أن يكون ضمن الموظفين لدى الشركاء المنفذين مستشارون مختصون بقضايا النوع الاجتماعي يمكنهم مراقبة وضع النساء والفتيات، ومساعدة النساء في المخيمات على اختيار ممثلات لهن، اختيار ممثلات لهن وكذلك دعمهن في المطالبة بخدمات تحسّن مستوى الأمان لهن؛
- إنشاء آلية تتولى إجراء تحقيقات وتحريات ملائمة بخصوص جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي يُزعم ارتكابها على أيدي العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك حالات العنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

توصيات موجَّهة إلى الحكومة السورية

تدعو منظمة العفو الدولية الحكومة السورية إلى التقيُّد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، واحترام، وضمان احترام، القانون الدولي الإنساني، وعلى وجه الخصوص اتخاذ الخطوات التالية:

- احترام وحماية وإعمال الحق في السكن، والحق في المياه وخدمات الصرف الصحي، والحق في الصحة لجميع الأشخاص في سوريا دون تمييز، بما في ذلك من يعيشون في شمال غرب سوريا؛
- السماح وتسهيل دخول وكالات الأمم المتحدة وشركائها المنفِّذين لأغراض إنسانية وبدون قيود، من أجل إيصال المواد الغذائية والوقود والأدوية والإمدادات الطبية إلى المدنيين المحتاجين في شتى أنحاء سوريا، بما في ذلك المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في شمال سوريا، من خلال عمليات إغاثة عبر الحدود وعبر خطوط النزاع؛
- وضع مبادئ توجيهية مبسطة وإجراءات عملية شفافة وميسورة بمواقيت مناسبة للوكالات والمنظمات الإنسانية التي تتقدم بطلبات للحصول على تصاريح بتنفيذ برامج إنسانية في شتى أنحاء البلاد؛
- التعاون بشكل كامل مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، ومع الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي والمرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ مارس/آذار 2011 (الآلية الدولية المحايدة والمستقلّة)، ومع المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، والسماح بدخولها دون قيود، من أجل التحقيق في جميع الادعاءات عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، والجرائم المؤثّمة بموجب القانون الدولي؛
- السماح بتنقل المدنيين بحرية ودون أي قيود إلى داخل شمال سوريا وإلى خارجها؛ والسماح للمدنيين الراغبين في مغادرة المنطقة بحرية المغادرة دون أي تهديدات أو قيود؛
- الالتزام، بشكل كامل وفوري، بالبنود الواردة في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة باحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك القرار رقم 2139 والقرار رقم 2165.

توصيات موجَّهة إلى جماعات المعارضة المسلحة

تدعو منظمة العفو الدولية هيئة تحرير الشام وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة الضالعة في النزاع في شمال سوريا إلى التقيُّد بشكل كامل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وتنفيذ الخطوات التالية على وجه الخصوص:

- السماح بدخول وكالات الأمم المتحدة وشركائها المنفِّذين لأغراض إنسانية بدون أي قيود، لإيصال المواد الغذائية والوقود والأدوية والإمدادات الطبية للمدنيين المحتاجين في شمال غرب سوريا؛
- الامتناع عن التدخل في عمل الوكالات والمنظمات الإنسانية من خلال أفعال تقوِّض مستوى المساعدات أو تجعلها عُرضةً للتوقف؛
- التعاون مع المنظمات الإنسانية في تسهيل الحصول على التراخيص اللازمة لاستخدام الأراضي العامة في إقامة مخيمات للنازحين، وضمان حماية تجمعات النازحين من الإخلاء القسري؛
- السماح بتنقل المدنيين بحرية ودون أي قيود إلى داخل شمال سوريا وإلى خارجها؛ والسماح للمدنيين الراغبين في مغادرة المنطقة بحرية المغادرة دون أي تهديدات أو قيود؛

- الالتزام، بشكل كامل وفوري، بالبنود الواردة في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة باحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك القرار رقم 2139 والقرار رقم 2165.

منظمة العفو الدولية
حركة عالمية لحقوق الإنسان عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعاً.

اتصلوا بنا

info@amnesty.org
mena@amnesty.org
+44 (0)20 7413 5500

انضموا إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic
AmnestyAR@

'ظروف معيشية لا تُحتمل'

الافتقار إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات النازحين في شمال غرب سوريا

منذ اندلاع أزمة النزوح، يعيش حوالي 1.7 مليون شخص من النازحين داخليًا في مخيمات في شمال غرب سوريا، في إدلب بصورة رئيسية، وفرصهم للعودة إلى ديارهم في أي وقت قريب تكاد تكون معدومة، بينما لا تُطرح أي حلول مُستدامة. وتعيش الغالبية العظمى من هؤلاء النازحين داخل خيام، ولا تتوفر لهم سوى سُبل محدودة، وفي بعض الأحيان لا تتوفر أي سُبل، للحصول على الخدمات الأساسية.

وعلى مدى ثماني سنوات على الأقل، حرمت الحكومة السورية الملايين من سكان المنطقة والنازحين داخليًا المقيمين هناك من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، وأعاقت حصولهم على هذه الحقوق. ونتيجًة لذلك، أصبح الناس في شمال غرب سوريا يعتمدون اعتمادًا كاملًا على المساعدات الإنسانية، التي تُعد غير كافية إلى حد كبير.

واستنادًا إلى 45 مقابلة، تفحص منظمة العفو الدولية في هذا التقرير حرمان النازحين داخليًا ممن يعيشون في مخيمات النزوح، باعتبارهم أشد فئات النازحين تعرضاً للتهميش، من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. ويتناول التقرير واقع الحياة اليومية لهؤلاء النازحين فيما يتعلق بحقهم في الحصول على السكن والمياه وخدمات الصرف الصحي والخدمات الصحية، بالإضافة إلى نهج الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية في معالجة تلك الاحتياجات. وتبيّن الشهادات التي جمعتها المنظمة كيف أثّر الافتقار إلى ظروف معيشية ملائمة الذي يعاني منه الملايين تأثيرًا مدمرًا على الصحة، وأدى إلى تعريض النساء والفتيات لعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

ويجب على الجهات المانحة العمل بشكل أكبر مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية وإمدادها بالتمويل الكافي، من أجل معالجة العوامل الأساسية التي تسهم في الظروف المزرية في المخيمات، والسعي لإمداد النازحين داخليًا بسُبل للحصول على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية الأساسية.

ومن جهة أخرى، فإن النازحين داخليًا وغيرهم ممن يعيشون في شمال غرب سوريا معرَّضون للخطر إذا لم يُجدد تفويض آلية الأمم المتحدة المُكلَّفة بإيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود مع تركيا. فيجب على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يضمن عدم المساس بهذه الآلية.

رقم الوثيقة: **MDE 24/5770/2022**
تموز/ يوليو 2022
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

منظمة العفو الدولية